



■ عبد المومن شباري
مفقد النهج الديمقراطي

النسبة الديمقراطية

٠١٥٥٤٨ ٠٨٤٢:٢٥٠٠٤٤

■ العدد: 580 ■ من 21 الى 27 نونبر 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر: الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب



محمد موساوي:



قانون مالية 2025 وتحديات الوضع الاجتماعي والاقتصادي

لا بديل عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية

15

زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب السياق والرهانات

06

فلسطين الديمقراطية على كامل التراب هي المصير المحتوم

10



مناهضة الصهيونية جزء من معركة الشعوب ضد الامبريالية

كلمة العدد:

تكثيف المبادرات النضالية وأشكال التضامن وتنسيقها وتوحيدها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والاستمرار في تكثيف الصراع ضد الفكر الصهيوني الامبريالي على مستوى الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، دون نسيان التقدم في معارك إسقاط اتفاقيات التطبيع في منطقتنا المغاربية والعربية. ولا يمكن أن تتعزز نهضة الشعوب ضد الصهيونية إلا بوضعها في مسارها الصحيح كجزء من المعركة الأممية ضد الامبريالية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية باعتبارها الأكثر خطورة على الأمن والسلم والبيئة في العالم، وهذه مهمة جميع القوى التقدمية والثورية عبر العالم وفي مقدمتها القوى الشيوعية المناضلة من أجل تحرير الإنسانية من الاستغلال والاضطهاد والعنصرية والحروب.

في المعركة دورا كبيرا في التحول النوعي الذي حدث وسط الرأي العام الغربي الذي أصبح في مجمله منحازا للقضية الفلسطينية، وله تأثير واضح في توسيع مساحات التضامن والإسناد للشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة، وفي تضيق الخناق على الكيان الصهيوني وداعميه الأساسيين وخاصة الإدارة الأمريكية الذين أصبحوا في عزلة مكشوفة ومنبوذين عالميا. وهذا انتصار كبير يجب أن يتعزز بتكثيف الضغط بجميع الوسائل لوقف الحرب الاجرامية الصهيونية الامبريالية ضد الشعب الفلسطيني واللبناني وعزل وإضعاف الكيان الصهيوني وداعميه، وفرض تطبيق القرارات الأممية حول فلسطين وإصدار الأوامر من طرف محكمة الجنايات الدولية لاعتقال ومحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة. وهذا يتطلب

استيطاني عنصري، فانحازت إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه الوطنية في العودة وتقرير المصير وبناء دولته الوطنية المستقلة. لكن التحول الأكبر جاء مع «طوفان الأقصى» الذي سدد ضربات قوية لهذه الرواية الصهيونية الامبريالية، وخاصة وسط شعوب الدول الامبريالية الغربية الداعمة والرأعية للكيان الصهيوني، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا. فقد استفاقت هذه الشعوب من «غيبوتتها» أمام صدمة ما تشاهده يوميا من أهوال حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والحصار والتجويع وتدمير كل مقومات الحياة من مساكن ومؤسسات تعليمية وصحية... وقد لعب نجاح المقاومة في حسن استخدام الإعلام كسلاح مؤثر

الاستعماري ركزت الحركة الصهيونية وداعميها الامبرياليين على تشويه حقائق التاريخ عبر نشر الرواية الصهيونية الزائفة التي تحاول شرعنة احتلال فلسطين ب«أساطير» ومبررات كاذبة و تصوير الكيان الصهيوني ك «واحة للحضارة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان» في وسط متخلف استبدادي، وأن ما يقوم به هذا الكيان من جرائم إبادة وقتل وتهجير ما هو سوى دفاع عن النفس. ومما ساعده على تسييد هذه الرواية وسط الرأي العام الغربي هو هيمنة وتحكم اللوبي الصهيوني في وسائل الإعلام والتواصل على الصعيد الدولي. وقد أدركت معظم الدول، وخاصة التي ذاقت ويلات الاستعمار والميز العنصري، ومعها جزء مهم من الرأي العام العالمي، حقيقة الكيان الصهيوني ككيان استعماري

الصهيونية هي إحدى أبرز إفرزات ونتائج انتقال الرأسمالية إلى مرحلة الامبريالية بما يعنيه ذلك من سطوة الرأسمال المالي الاحتكاري واكتساح العالم عبر الغزو العسكري للسيطرة على الأسواق وثروات البلدان المستعمرة. وبذلك فالحركة الصهيونية هي بنت الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية، وأداة لتنفيذ المشروع الاستعماري الامبريالي في الشرق الأوسط باحتلال فلسطين وتحويلها إلى مستوطنة لليهود الصهاينة باقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه عبر القتل والمجازر والتهجير... وفرض كيان استعماري عنصري إرهابي بفلسطين في سنة 1948، والذي وفرت له بريطانيا وحلفاءها من القوى الامبريالية كل مقومات وأسباب تحققه تنفيذيا ل«وعد بلفور المشؤوم» لسنة 2017. ولضمان الدعم لمشروعها

في بيان للمكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

«النضال الوجودي والمنظم سبيلنا لإسقاط التطبيع والتصدي للهجوم المخزني على حقوق ومكتسبات الشعب المغربي المتضرر من السياسات الطبقية»

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه الدوري العادي يوم الجمعة 15 نونبر 2024، تناول من خلاله وبشكل مستفيض أهم القضايا الراهنة دوليا ووطنيا، حيث:



- يجدد التضامن والدعم لحراك فكك ومطالب الساكنة ويثمن القافلة التضامنية التي دعت لها لجنة التضامن مع حراك فكك ايام 14/15/16/17 يونيو ويعبر عن استعداد الحزب للانخراط في كل الخطوات النضالية دفاعا عن المطالب المشروعة للمواطنين/ ت بفكك ومن أجل رفع كل أشكال التهميش والعزلة الممنهجة عن المنطقة الشرقية عموما.

- يؤكد المكتب السياسي على أن مشروع قانون المالية لسنة 2025 جاء ليكرس كسابقيه السياسة النيوليبرالية المتوحشة للكتلة الطبقية السائدة خدمة لمصالحها ومصالح الشركات الرأسمالية العالمية على حساب مكتسبات ومصالح الشعب المغربي.

- يدعم نضالات الطبقة العاملة ويساند جميع المعارك العمالية بالمغرب من أجل انتزاع مطالبها المشروعة، وفي هذا الصدد يسجل تضامنه المطلق مع العمال الزراعيين بسيدي سليمان ويحيي نضالاتهم ضد الاستغلال الرأسمالي التبعية ويدين بشدة العنف الجسدي الذي تعرض له العمال الزراعيون وكذا الهجوم الإنتقالي الذي تعرض له الرفيق إدريس عدة عضو حزب النهج الديمقراطي العمالي.

- يدين استمرار النظام المخزني في شن حملات الاعتقالات السياسية والمتابعات والمحاكمات الصورية ضد النشطاء والحقوقيين والمناضلين، كما يستنكر الحكم القاسي في حق الصحفي المهداوي/سنة سجن نافذة و150 مليون سنتيم غرامة/ ويطالب بتوفير شروط المحاكمة العادلة وإطلاق سراح المعتقلة سميرة قسبي بصفرو التي صدر في حقها حكما يقضي بسجنها ثلاثة أشهر نافذة و 3000 درهم غرامة، ويطالب برفع كل المتابعات ضد 13 مناضلا من الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بسلا وكذا معطي ابن جبر، كما يجدد مطالبته بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف وكل الحركات الاجتماعية.

- يحيي المناضل الثوري اللبناني جورج إبراهيم على قرار المحكمة الإفراج عنه يوم 6 دجنبر 2024 بعد 40 سنة من الاعتقال، ويؤكد على الالتزام بتنفيذه.

الرباط في 15 نونبر 2024

التي مورست على الطلبة ورفضهم لكل أشكال المساومة.

- يدعم نضالات الجمعية الوطنية لحملات الشهادات المعطلين بالمغرب المعطلين التي كانت آخرها المعركة البطولية التي خاضها فرع تاونات ويحيي صمود الرفيقيين المضربين عن

بالذخائر والأسلحة بالموانئ المغربية المتجهة لتنفيذ حرب الإبادة الجماعية في فلسطين ولبنان، والتي سبق ورفض استقبالها من طرف الموانئ الإسبانية تنفيذا لقرارات المحاكم الدولية التي وصفت الحرب على الشعب الفلسطيني بحرب إبادة جماعية، ويحمل المسؤولية للنظام المخزني المغربي المطبع، تداعيات تسهيل وتمكين العدو الصهيوني من معدات وذخائر تستعمل في قتل الأطفال والنساء والشيوخ والمواطنين العزل من الشعبين الفلسطيني واللبناني، كما يحيي الشعب المغربي على رفضه الصارخ لاستقبال تلك البواخر الحاملة للموت ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني، وذلك من خلال مسيرات ووقفات وأشكال نضالية عبر من خلالها كذلك على مناهضة كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب.

- يشيد بالموقف الصادر عن حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة أوروبا حول الأحداث أمستردام، ويدعم كل المبادرات الرامية لتكثيف التضامن الاممي الشعبي لمناهضة الامبريالية والصهيونية.

- يؤكد على أن حضور الرئيس الفرنسي ورؤساء سابقين لفرنسا لمتابعة مباراة كرة القدم بين المنتخبين الفرنسي و الصهيوني يؤكد على التغلغل الصهيوني في مفاصل الدولة الفرنسية وعلى الدعم المطلق له مما اثار إستهجان وغضب مجموعة من أحرار فرنسا والعالم .

- يشيد بالوقفة الاحتجاجية التي نظمتها لجنة كل الحقيقة حول الشهيد عبد اللطيف زوال بمناسبة الذكرى الخمسين لاغتيال شهيد الحركة الماركسية اللينينية المغربية عبد اللطيف زوال، بعد اختطافه وتعذيبه من طرف البوليس السري داخل المعتقل السري سيء الذكر مولاي الشريف، ويجدد مطالبته بالكشف عن الحقيقة حول مصير الشهيد ومحاكمة المسؤولين المتورطين في اغتياله وتسليم رفاقه إلى ذويه ورفاقه.

- يسجل اعتزازه بصمود طلبة كليات الطب والصيدلة حتى تحقيق مطالبهم المشروعة، ويدعوهم لحرص الصفوف ومواصلة النضال لترسيخ تكوين علمي طبي جيد مفيد في خدمة صحة الشعب المغربي، كما يحيي عائلات الطلبة ووقوفها في وجه الضغوطات

- استمرار جرائم الإبادة التي تقتربها الآلة الهمجية للكيان الصهيوني ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني بدعم امبريالي، يستهدف فيها الأطفال والنساء والشيوخ والمواطنين العزل في غزة والضفة الغربية وعموم الأراضي الفلسطينية المحتلة والجنوب اللبناني، في محاولة يائسة لتأليب الحاضنة الشعبية في لبنان وفلسطين على المقاومة الباسلة والبطلة التي ما فتئت تسطر ملاحم أسطورية أمام العدو الصهيوني المدعوم من طرف الولايات المتحدة الأميركية وتوابعها الأوروبية والأنظمة العربية المطبوعة ومن ضمنها النظام المغربي.

-انفضاح ازدواجية معايير الغرب الرأسمالي الامبريالي وزيف الإعلام الغربي الدائر في الفلك الصهيوني الذي جعل من المعاداة للسامية مبررات لعدوانيته وفاشيته وعقليته الاستعمارية



انفضاح ازدواجية معايير الغرب الرأسمالي الامبريالي وزيف الإعلام الغربي الدائر في الفلك الصهيوني الذي جعل من المعاداة للسامية مبررات لعدوانيته وفاشيته وعقليته الاستعمارية الموروثة والمتعطرسة وعنصريته ضد الفلسطينيين وكافة الشعوب .

الطعام الذي وصلت مدته 42يوما، ويطالب بالاستجابة لمطالب المعطلين بتاونات 2024، ويطالب بفتح حوار جاد ومسؤول مع كافة المعطلين بباقي مناطق البلاد لضمان حق أبناء الشعب المغربي في الشغل القار والعيش الكريم.

- ينوه بالخطوة النضالية المتجسدة بالإضراب المفتوح الذي خاضته جمعية هيئات المحامين بالمغرب ضد مشروع قانون «المسطرة المدنية»، والذي توج بفتح حوار مع وزارة العدل وتشكيل لجن موضوعاتية بين الجمعية ووزارة العدل لتدارس مشاريع القوانين المطروحة .

- يعلن عن دعمه لجميع المبادرات الراضة لقانوني الإضراب والتقاعد ويدعو لانخراط فيها، وللوحدة النضالية لتمكين الطبقة العاملة وعموم المجاورين من تحقيق مطالبهم الراض لتقرير قانون الإضراب والتقاعد .



يؤكد المكتب السياسي على أن مشروع قانون المالية لسنة 2025 جاء ليكرس كسابقيه السياسة النيوليبرالية المتوحشة للكتلة الطبقية السائدة خدمة لمصالحها ومصالح الشركات الرأسمالية العالمية على حساب مكتسبات ومصالح الشعب المغربي .

الموروثة والمتعطرسة وعنصريته ضد الفلسطينيين وكافة الشعوب .
وإذ يؤكد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي تضامنه اللامشروط مع كل الأحرار والحرائر بهولندا وأوروبا، ويدعوها للمزيد من اليقظة والوحدة النضالية، فإنه:
- يدين رسو الباخرة المحملة

الجامعة الوطنية للتعليم تطالب الحكومة بالإسراع بتنزيل جميع مقتضيات اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023

التعسفي من العمل ضد المربية صباح مشوان والمربي إسماعيل المجاهد وثلاث مربين بإقليم تاونات؛

6. يحيى اتحاد متقاعد/ات التعليم بالمغرب UREM على نجاح يومهم الاحتجاجي الدولي الذي يصادف اليوم الدولي للمسنين 1 أكتوبر، ويطلب الحكومة بتلبية مطالبهم ومطالب كل متقاعدي/ات باقي القطاعات وذوي حقوقهم وزيادة في المعاشات التقاعدية بما يتلاءم وغلاء المعيشة ويولي حاجياتهم وبما يعزز الكرامة ويضمن العيش الكريم ويحسن من وضعهم الاقتصادي والاجتماعي؛

7. يدعو إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي حراك الريف وعلى رأسهم محمد جلول الذي خاض إضرابا عن الطعام من أجل استرجاع حقوقه، ويطلب بالكف عن المتابعات القضائية والإعتقالات التعسفية والمحاكمات الشكلية الموجهة ضد نشطاء حقوق الإنسان والحركات الشعبية ومناهضي التطبيع والمدونين والصحافيين، كما يدعو كل القوى الديمقراطية والحياة إلى رص الصفوف للتصدي للهجوم الممنهج الذي يطال الحريات العامة؛

8. بقرار مراسلة رئيس الحكومة في شأن الإسراع في تنزيل جميع مقتضيات اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 بما يضمن المطالب العادلة والمشروعة لنساء ورجال التعليم ويتجاوب مع انتظاراتهم/هن؛

9. يثمن نداء الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، الداعي الوقفة الاحتجاجية بمناسبة اليوم الوطني للحريات العامة، الخميس 14 نونبر 2024 على الساعة السادسة مساء أمام مبنى البرلمان للتعبير مجددا عن مطالبتهما بالوقف الفوري لكافة أشكال المنع والتضييق التي تمس الحقوق والحريات.

10. بقرار تنظيم ندوتين إشعاعيتين، الأولى حول المدرسة الرائدة واعتماد مقارنة التدريس وفق المستوى المناسب (TARL)، والثانية حول قانون المالية 2025 في شقه المتعلق بما رصد لقطاع التعليم بارتباط مع التزامات الحكومة في تنفيذ اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، وسيعلن عن تواريخها لاحقا؛

11. يعلن عن عقد اجتماع اللجنة الإدارية الوطنية للجامعة، بعد المؤتمر الوطني 12، يوم السبت 30 نونبر 2024 الساعة السابعة مساء h19.

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية

للتعليم FNE

الرباط، الأربعاء 13 نونبر 2024

تفعيل وتسريع تنزيل كل بنود الاتفاقين، والتسريع بمعالجة ملفات العرضيين ومنشطي التربية غير النظامية وأساتذة سد الخصاص وأساتذة مدارس كم، ملف الزنزارة 10 (التسقيف) وتمكين الأساتذة الموظفين بالسلم 9

المرتبين حاليا في السلم 11 من أفواج 1993، 1994، 1995، 1996، 1997 من سنوات اعتبارية، واحتساب سنوات العمل في إطار الخدمة المدنية وسنوات العمل قبل الإدماج لجميع الفئات التعليمية المعنية بها، والمراسيم والقرارات المتفق حولها، صرف تعويض 500 درهما للمساعدين التربويين كما ورد في اتفاق 10 دجنبر 2023 وملف ضحايا النظامين، وما ورد في اتفاق 26 دجنبر 2023: كالتعويض التكميلي لأساتذة الابتدائي والإعدادي والمختصين في إطار تحسين الدخل، وتعميم تعويض 500 درهم عن الإطار على جميع أساتذة التأهيلي بغض النظر عن المهام أو مقر العمل، والتعويض عن العمل في المناطق الصعبة، تقليص ساعات العمل، والنظام الأساسي للأساتذة المبرزين، التعويض التكميلي للمتصرفين وأطر وزارة التربية، المناصب المخصصة لدكاترة وزارة التربية الوطنية ابتداء من سنة 2024 وحاملي الشهادات....

4. يندد بالحصر الممنهج الموجه ضد العديد من فروع الجامعة الوطنية للتعليم FNE بحرمانها من استعمال القاعات والفضاءات العمومية والتضييق على مناضليها ومناضلاتها وتجريم الحريات النقابية، ويؤكد حرص الجامعة على الوفاء لمدائنها وإحيائها التام لقضايا الشعب المغربي وحق أبنائه وبناته في تعليم عمومي مجاني موحد وجيد من التعليم الأولي إلى العالي، وعلى دفاعها المستميت عن حقوق ومكتسبات ومطالب الشغيلة التعليمية بما يصون الكرامة والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية؛

5. يندد بوزارة التربية الوطنية ويدعوها إلى التدخل العاجل لرفع الحيف ومظاهر اليأس والحرمان والإقصاء والقهر وكل أشكال الاستبعاد عن مربيات ومربي التعليم الأولي ووضع الحد لأوضاع السخرة والعبودية التي يربح تحتها عمال/ات الحراسة والنظافة والإطعام بالمؤسسات التعليمية، كما يدعوها إلى تحمل مسؤولياتها وإجبار المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي على احترام الحريات النقابية والقوانين وفرض شروط عمل لائقة، إجبارها كذلك على رفع قرار الطرد

وتستمر الحكومة سياسة التسوييف والتماطل في أجراء بنود اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023 تتويجا لحراك تعليمي وحدوي، حيث تراوح العديد من مللتعليم FNE، بعد استكمال تداوله في مجمل القضايا التنظيمية للجامعة، ينبه إلى دقة المرحلة التي نجتازها بلادنا، وإلى ما أضحت عليه أوضاع عموم الشعب المغربي الاقتصادية والاجتماعية من ترددي وتدهور على كافة المستويات، وفي مقدمته أوضاع نساء ورجال التعليم وكل العاملين/ات به، فإنه:

1. يعزز بالمقاومة الفلسطينية واللبنانية الموحدة والصامدة، ويفخر بالدعم والمساندة لدول الإسناد لها في مواجهة حرب الإبادة والتطهير والتجهير والتجوع التي يشنها التحالف الإمبريالي الصهيوني، والذي يتمادى في هجميته ووحشيته أمام العجز الفاضح المخزي للمنظمة الدولية وعلى رأسه الأمم المتحدة، كما يفخر بالتضامن الواسع لشعوب العالم مع الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني، ويندد بخطاب مانويل مكارون في قبة البرلمان المغربي ووصفه المقاومة الفلسطينية بالإرهاب وإعلانه دعمه المخزي لكيان الأبارتايد الاستعماري الصهيوني، كما يدعو إلى تكثيف كل أشكال مناهضة التطبيع والتغول الصهيوني ببلادنا الذي بلغ مستويات خطيرة بالعديد من المجالات؛

2. يعلن رفضه المطلق لكل المخططات الرجعية والتصفوية، وعلى رأسها مشروع تجريم الحق في ممارسة الإضراب، المشروع الذي يجرد الطبقة العاملة والشغيلة من سلاحها للدفاع عن حقوقها ومكتسباتها ومطالبها، ويدعو كل القوى الديمقراطية والحياة ببلادنا إلى التصدي الوحدوي لهذه المشاريع التخريبية، ويحيى مناضلي/ات الجامعة FNE ومكونات "الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد FMCL-GR" على إنجاحهم للوقفة الاحتجاجية للمطالبة بالسحب الفوري للمشروع التكميلي والتجريمي للحق الدستوري في ممارسة الإضراب المنظمة يوم الأحد 3 نونبر 2024 الساعة 11 أمام مقر البرلمان بالرباط، ويدعو إلى استمرار التعبئة لانجاح المحطات الاحتجاجية المقبلة.

3. يندد الحكومة إلى ضرورة القطع مع سياسة التسوييف والتماطل والانتفاظ عوض الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي تمخضت على الحراك التعليمي الذي توج بتوقيع اتفاقي 10 و26 دجنبر 2023، ويؤكد على

خلال اجتماعه العادي تناول خلاله أهم سمات الأوضاع العامة الدولية والإقليمية التي تتميز بإمعان الأنظمة الرأسمالية لحل أزماتها الاقتصادية في تكثيف استغلال ثروات الشعوب واستنزاف الثروات الطبيعية والهجوم على المكتسبات الاجتماعية وعلى الحريات النقابية، والعمل على إذكاء التوترات والنزاعات الإقليمية وتأجيج الحروب... كما تتميز بغطرسة وهمجية الكيان الاستعماري الصهيوني بدعم مطلق من الإمبريالية الأمريكية في عدوانه الإجرامي على الشعبين الفلسطيني واللبناني وشعوب المنطقة، أمام الصمود الملحمي الشامخ للمقاومة الفلسطينية واللبنانية ودول الإسناد في مواجهة حرب الإبادة وسياسة الاعتقالات والتطهير العرقي والتجهير القسري والتجوع والتدمير الشامل لكل البنيات والمرافق من مستشفيات ومؤسسات تعليمية وطرق وغيرها؛

وعلى المستوى الوطني، وفي ظل التبعة الاقتصادية والسياسية للإمبريالية، تواصل حكومة الباطرونا تنزيل مخططاتها النيوليبرالية الخطيرة، فبعد تدمير الوظيفة العمومية وبيع المؤسسات العمومية وتسليم خدماتها والإجهاد على ما تبقى من التعليم والصحة العموميين وتحرير الأسعار وإغراق المغرب في المديونية... يتم العمل على تمرير تشريعاتها التصفوية التاشيعية، وعلى رأسها مشروع تجريم الحق في ممارسة الإضراب، والمشروع التخريبي لأنظمة التقاعد، ومشروع التعديلات الانتكاسية لمدونة الشغل بهدف تحرير العلاقات الشغلية بتكريس المرونة والاستغلال المكثف والهشاشة وعدم الاستقرار، ومشروع تصفية خدمات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS من خلال دمجها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS....

وبخصوص الوضع التعليمي، فالسمة البارزة هو الفشل الهيكلي لكل الإصلاحات المتعاقبة، والتي لم تحقق الأهداف التي يتم تسطيحها والتهليل بها بالرغم من الميزانيات المرصودة لها في غياب تام لأي تقييم لها أو أعمال للمحاسبة لعدم الإفلات من العقاب في صرفها دون وجه حق، حيث يواصل النظام التعليمي المغربي احتلال المراتب المتأخرة في التصنيف العالمي (المرتبة 154 في مؤشر التعليم العالمي، من أصل 199 دولة)، دون الحديث عن فشل مقارنة التدريس وفق المستوى المناسب (TARL) في بلدان المنشأ التي يتم اعتمادها حاليا فيما يسمى بمدارس الريادة؛

طلاب الطب والصيدلة ينفون إضرابهم

سابقاً.

ولتسهيل عودة الطلبة، سيتم تنظيم جلسات امتحانات استثنائية في كل فصل دراسي. كما تنص الاتفاقية على قدر من المرونة في اعتماد نظام الاعتمادات التعليمية، مع الحفاظ على المعايير التعليمية التي تشرف عليها الفرق التعليمية.

ويجب أن نتذكر أن الأزمة بين السلطتين المشرفتين، وزارة التعليم العالي ووزارة الصحة، وطلاب الطب والصيدلة، والتي استمرت ما لا يقل عن أحد عشر شهرا، كانت هي الأطول من نوعها في العالم.

برفع كافة العقوبات التأديبية المفروضة على الطلاب المضربين، وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إعادة إنشاء المكاتب الطلابية، التي تم تعليقها خلال الأزمة، في غضون ستة أشهر بعد اعتماد لوائح الجامعة الجديدة.

بخصوص طلاب التدريب السريري، فقد قررت الوزارة زيادة بدلات التدريب، كما سيستفيد طلاب السنوات الثالثة والرابعة والخامسة من زيادة قدرها 1200 درهم، فيما سيحصل طلاب السنوات الأخيرة على 2400 درهم إضافية، وبذلك يصل إجمالي مبلغ درهم إلى 100800 درهم عن الدورة بأكملها، مقارنة بـ 54240 درهما

الإضراب.

يرتكز الاتفاق مع الطلبة على قرار اتخذته وزير التعليم العالي يهدف إلى عدم تطبيق النظام الجديد على الترقينات المندمجة قبل نشره في الجريدة الرسمية في مارس 2023. وبذلك، سيكون التلاميذ المعينون قادرين على مواصلة تدريبهم وفقا للقواعد القديمة، بما في ذلك إمكانية إكمال التدريب السريري لمدة ثلاثة أشهر قبل مناقشة أطروحتهم. كما تضمن الاتفاق إعادة تنظيم السنة السادسة للترقيات اللاحقة، والتي سيتم تمديدتها الآن إلى 44 أسبوعاً مع التخصص في طب الأسرة، وأشار أيضا إلى التزام الحكومة

علق طلبة الطب والصيدلة المغربية إضرابهم بعد التوقيع على اتفاق مع وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، فضلا عن وزارة الصحة. وقد تم الحصول على هذا الاتفاق بفضل الوساطة التي قامت بها مؤسسة الوسيط، مما وضع حداً لأزمة دامت 11 شهرا كادت تعصف بكليات البلاد. والاتفاق الذي تم التصديق عليه بحضور الوسيط يمثل استجابة للمطالب الطلابية الرئيسية. ووافق الطلاب على هذا الاقتراح الحكومي بعد تصويت الطلاب الحاضرين في الكليات، وهو اللقاء الذي مكن من جمع 57.8% من الأصوات لصالح إنهاء حركة

الحق في العمل وحقوق العمال بين الواقع والتزامات الدول

علا الجديد

كانت الأشكال النضالية التي خاضها العمال والعاملات على مر التاريخ من العوامل الأساسية التي أدت إلى الإقرار بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الأخص الحقوق المتعلقة بالعمل نفسه.

ويعتبر الحق في العمل أول الحقوق التي يوفرها «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (المادة 6) والحق في العمل هو إتاحة فرصة العمل، ينبغي على كل إنسان أن يتمتع به وتنص المادة 6 من العهد على أن الحق في العمل يشمل «ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره و يقبله بحرية». وهكذا ينضح أن العنصر الأساسي في هذا الحق هو «كسب الرزق» وهذا يحيلنا على المادة 11 من نفس العهد «الحق في مستوى معيشي كاف دون قيد أو شرط أي دون الاعتماد على العمل». ومصطلح «الكسب» يحيل على مكافأة عادلة على خدمة قام بها الشخص لضمان البقاء على قيد الحياة له ولأسرته ورفاهيتهم ومساهمة مع المجتمع. والحق في العمل تكفله أيضا المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فلكل شخص «الحق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة». كما تنص المادة 6 فقرة 2 على أن تتضمن «الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين» وتنص المادة 1 فقرة 2 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 122 سنة 1964 بشأن سياسة العمالة على واجب «توفير فرص عمل لجميع المحتاجين للعمل والباحثين عنه». وتنص المادة الأولى من الميثاق الاجتماعي الأوروبي على ما يلي: «تعهد الدول الأطراف بقصد ضمان ممارسة فعالية للحق في العمل:

- 1- بالإقرار بأن أحد أهدافهم ومسؤوليتهم الأساسية هو تحقيق واستمرار أعلى مستوى للعمل وأفضله استقرار بهدف تأمين الشغل للجميع.
 - 2- بتوفير حماية فعالة لحق العامل في كسب معيشته من عمل يختاره بحرية.
 - 3- بإنشاء خدمات عمل مجانية لكل العمال أو بدعم استمرارها.
 - 4- بتأمين أو بتشجيع الوجيه التعليم والتأهيل المهني المناسب.
- وهكذا فإن الحق في العمل يكفل عدم استبعاد أي فرد من الحياة الاقتصادية، ومن بين التزامات الدول أيضا ضمان حرية اختيار العمل أو قبوله وأن تحول دون تعرض فرص العمل للدمار على أيدي الغير وعدم التمييز إذ يجب ضمان عدم حرمان الأفراد من فرص العمل أو من أي سياسات أو برامج تتصل بالحق في العمل بسبب الجنس أو الأصل العرقي أو الوطني أو الدين أو أي مكانة اجتماعية أو سواها.
- ترتبط حقوق العمال أو الحقوق المتعلقة بظروف العمل ارتباطا وثيقا بالحق في العمل، ويقصد بها تلك الحقوق التي



- الحق في ظروف عمل مأمونة وصحية
- الحق في انشاء منظمات للدفاع عن مصلحتهم المشتركة (النقابات) أو الانضمام إليها بكل حرية.
- نلاحظ أن هناك ترسانة من القوانين والعهد والاتفاقيات واعتراف معظم الدول بحقوق العمال التي تصون الكرامة، إلا أنه ما تزال هناك صور عديدة للعمل في شتى أنحاء العالم تنتهك الحق في الكرامة ولنا أمثلة عديدة (العاملات في الفرولة بإسبانيا، العاملات بالخليج ومحنتهن مع نظام الكفيل، العمال والعاملات في أوروبا بدون وثائق واستغلالهم في أعمال دنينة، عاملات طنجة والعمل في أقبية، عمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك ضحايا اغلاق الشركة وتشريد أكثر من 550 عامل وعاملة...)
- أما الحق في تكوين النقابات أو الانضمام إليها، رغم الاعتراف به في جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وفي اتفاقيتي منظمة العمل الدولية وتصديق عدد كبير من الدول على هاتين الاتفاقيتين، إلا أن العمال في كثير من البلدان لا يزالون يواجهون صعوبات شديدة في ممارسة هذا الحق (مناطق التجارة الحرة) وكذا الحق في الإضراب الذي هو سلاح الطبقة العاملة يتم حظره ومنعه أو تكيله بترسانة من القوانين وتفرض عقوبات جنائية أو تأديبية على المشاركة في الإضراب) ولنا مثال في الأساتذة الموقوفين والمتابعين على خلفية المشاركة في الحراك التعليمي لسنة 2024 بالمغرب). أما المساواة في الأجر وفق ما جاء في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100 لسنة 1951 فحدث ولا حرج (عمال وعاملات الكابلاج و القطاع الفلاحي).



عمال وعاملات مشردون ومشردات في الشوارع او معتصمين أمام مؤسساتهم الانتاجية في خرق صارخ لحقوقهم/ هن الشغلية) عمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك بمكناس، عمال كوباك بسلا، طرد عمال وعاملات النقل اللوكس ببينسليمان،...).
وخيرة الشباب المغربي محرومون من حقهم في العمل كما تنص عليها المواثيق الدولية ذات الصلة.

تكفل الحماية للشخص الذي يبيع قوى عمله وهي تتضمن ما يلي:
- الحق في أحوال العمل التي تصون الكرامة.
- الحق في القيام بالعمل الذي يختاره الشخص أو يقبله بحرية.
- الحق في تلقي أجر كاف .
- الحق في يوم عمل محدود، وفترات راحة مدفوعة الأجر.
- الحق في المساواة في الأجر عند تساوي قيمة العمل.

أما شروط السلامة فهي منعدمة في كثير من الأحيان في المؤسسات الانتاجية ولنا في وفاة 28 عاملة في قبو للنسيج بطنجة بسبب الفيضانات أفضل مثال على ذلك. وهناك عدد من الماسي حدثت بسبب اهمال شروط السلامة، كالموت في المناجم والسندريات.
- إذا كان المغرب من الدول التي قامت بالتصديق على مجموعة من الاتفاقيات والعهد الدولية المؤطرة «للحق في العمل» و«الحقوق العمالية»، فأين نحن من ذلك؟
عمال وعاملات مشردون ومشردات في الشوارع او معتصمين أمام مؤسساتهم الانتاجية في خرق صارخ لحقوقهم/ هن الشغلية) عمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك بمكناس، عمال كوباك بسلا، طرد عمال وعاملات النقل اللوكس ببينسليمان،...).

خيرة الشباب المغربي محرومون من حقهم في العمل كما تنص عليها المواثيق الدولية ذات الصلة.
شباب جامعي معطل عن العمل يخوض احتجاجات يومية واعتصامات و اضربات عن الطعام (شباب تازة). احتجاجات كل فئات المجتمع من موظفين/ ت (صحة تعليم، جماعات ترابية، مستخدمين/ ت..) ومتقاعدين / ات من أجل مطالب بسيطة تضمن لهم ولهن الكرامة والعيش الكريم.
الجواب الوحيد لهذه الوضعية هو أن الباطرون المحلي والدولية كتفت افتراسها للطبقة العاملة غير مهتمة لا بالصكوك الدولية ولا بالاتفاقيات همها الوحيد هو الربح ثم الربح حتى ولو كان على جثث الطبقة العاملة.

الحق في الأرض بين استراتيجية النظام المخزني للهيمنة والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان (الجزء الثاني)

بالميلودي الكبير

تناولنا في الجزء الأول، (العدد 579)، نظام القائدية، وكيف أراد النظام المخزني السيطرة على أراضي القبائل، وهي أراضي مطبوعة بالملكية الجماعية، عبر تعيين «القياد» لخلق التفرقة ورسم قنوات العبور نحو السيطرة والهيمنة، وكيف فشلت عملياته ولم تلق نجاحا إلا في مجالات محدودة جدا رغم استعانتها بالقوى الأجنبية.

وقبل التطرق إلى الجزء الثاني الخاص بالمحاولات الفاشلة للمخزن عبر خلق أوعية تابعة له لتشتيت التضامن والتآزر بين مختلف القبائل واختراق نظامهم المحصن بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، سانشير إلى مسألة مهمة تؤكد اختلاف النفوذ المخزني، عبر بيادته، من منطقة إلى أخرى، وكيف يتغير حسب موازين القوى. فإذا استطاع الباشا حسن والباشا الكلاوي توظيف انتماؤاتهما القبيلة ودعمهما من طرف السلطات العسكرية الفرنسية، فإن منطق القائدية، في مناطق أخرى، فشل فشلا ذريعا في تعبيد الطريق للمخزن للوصول إلى أراضي الغير إلا بأساليب مغايرة، وبلجونه للاستعانة المباشرة بالسلطات الاستعمارية.

وعليه فإن أمثال القائد المحجوبي أحرسان، الذي كان ضابطا في الجيش الفرنسي بين سنتي 1940 و1949، تاريخ تعيينه قائدا على منطقة أولماس خلفا لأبيه، لم يستطع امتلاك آلاف الهكتارات إلا بعد أن حل محل المعمرين (جوردان وباسك) وبعد توليه مناصب عليا في الدولة، أصبح من خلالها قريبا من مصادر القرار. وهكذا استغل موقعه ليحل محل المعمرين في الهيمنة على الأرض. أولا، بسبب تصاهره مع أحد كبار الضباط الفرنسيين وهو الكولونيل ميري، الذي ترقى، فيما بعد إلى درجة جنيرال، حيث تزوج ابنته ميري دو كاسكيث الملقبة بالسيدة مريم، وهي بالمناسبة سيدة فاضلة في الأدب والأخلاق، وثانئا، نتيجة تدرجه في المناصب العليا للدولة، فبعد تعيينه، سنة 1956، عاملا على أهم إقليم من الأقاليم السبعة التي تم تأسيسها مباشرة بعد رجوع محمد الخامس من منفاه؛ وهو إقليم يمتد على مساحة جغرافية كبيرة كانت تشمل، بالإضافة إلى العاصمة الإدارية الرباط، كلا من تمارة، القنيطرة، وزان، سيدي قاسم، سيدي سليمان والخميسات، قبل أن يصبح فيما بعد وزيرا للدفاع سنتي 1963-1964، ثم وزيرا للفلاحة سنوات 1965-1967. ورغم هذه المناصب لم يكن يجرؤ السيد المحجوبي أحرسان على التناول على أراضي القبائل التي كانت محتلة من طرف المعمرين، إلا بعد أن تظم حفلا كبيرا لاستقبال الملك الحسن الثاني في أولماس سنة 1965؛ ليعين للناس ولكل العالمين قربه من السلطات العليا في البلاد ومن مصادر القرار، مستهدفا بذلك كتم أنفاس من كان يحتقر أباه حين كان قائدا، ومن كان يحتقره هو كوارث لحكم أبيه على المنطقة.

ولعل من بين الأمثلة التي تبين الاحتقار الذي لقيه القائد محمد أومحمد من القبيلة، وهو الذي خان الحركة التي غادرت منطقة أولماس في اتجاه أخينفرة هربا من بطش القوات الفرنسية، التي استعملت الدبابات والطائرات الحربية ضد السكان العزل. وبعد رجوع مجموعة من قادة أيت أمر إلى أولماس عقب مشاركتهم في معركة الهري، وبعد السيطرة الفرنسية على كامل المنطقة، كان المقاوم الكبير محمد أوجيلاي، وهو خاله، يناديه، حتى وفاته، ب «حَمَّ حَمَّ» (برفع الحاء وتسكين الميم)، وهو ما يعني بالعربية الانتهازي. كما كان يسخره ويستخدمه من

أجل أن يغسل يديه أمام الجماعة، حين تتاح له الفرصة في اجتماعاتها، ويفرض عليه أن يحمل «الطشت» و«ابريق الغسيل» (يعني الطاس و المِقْرَاج) لذات العملية ولغرض تشويه سمعته، والحط من قيمته جزاء له على خيانتة العظمى. وإذا دعت الضرورة سأعود إلى تفسير أحداث و معطيات الخيانة وكيف تم تعيين محمد أومحمد قائدا على أيت اسعيد بولماس). لقد تجاهل التاريخ قادة في المقاومة وجيش التحرير، تركوا بصمات نضالية في الدفاع عن الأرض ضد المخزن و الاستعمار يكاد يقبرها التاريخ الرسمي. عدت إلى الحديث عن هذه الأمثلة والنماذج التاريخية من نظام القائدية لأبين بوضوح فشل النظام المخزني في أطماعه لبناء المستوطنات، وعدم قدرته على نزع الأراضي والسيطرة على الممتلكات والثروات ما لم يستعن بالقوات الأجنبية، على حساب نظام عادل ومنصف يقوم أساسه على الملكية الجماعية للأرض وعلى التقسيم العادل للثروات.

ونمط إنتاجه القائم على قيم ومبادئ السيطرة والهيمنة والاستغلال. فاللجوء إلى الأجنبي والاستعانة بقواته ضد الوطن ليست وليدة معاهدة 1912؛ بل تجد جذورها فيما قبل هذه المرحلة. فما يسمى بعهد الحماية ليس إلا نتيجة للمتاجرة في الوطن، واستمرارا لنفس الأسلوب والإستراتيجية المنحكمة في عقلية المخزن ضد السكان الأصليين للمغرب. وعليه، فإطالة سريعة وبتفحص بسيط لكل الاتفاقيات والمعاهدات، التي تم توقيعها منذ القرن التاسع عشر، بين ما كان يسمى، في إشارة إلى المغرب، تارة ب «الإيالة الشريفة» (والإيالة في اللغة العربية هي المنطقة التي يحكمها شخص واحد)، وتارة أخرى باسم «الإمبراطورية الغنية» (l'empire-re fortuné)... يكاد الباحث لا يعثر، في كل النصوص، على بند واحد يشير إلى مصلحة البلاد ويدافع عن شرفها كما تدافع عنها القبائل الراضة لحكم الطغاة.

فكل هذه الاتفاقيات والمعاهدات لا تخدم سوى مصالح القوى الرأسمالية الاستعمارية.



ثانيا، النظام الجماعي سلاح ضد المخزن وضد حماته من القوى الأجنبية:

لم يكن عهد الحماية إلا نتيجة وتعبيرا عن عدم قدرة المخزن بسط هيمنته على البلاد والعباد. بل حين ظهر ظلمه وتجاوز حدوده انتفضت العديد من القبائل ضده، تماما كما دأبت على الانتفاض ضد ولات بني أمية كلما طغوا وتجبروا. ويصف مرشد جماعة العدل والإحسان، في كتابه حوار مع صديق أمازيغي، الحركة الأمازيغية بالردة الثالثة عشر، نسبة إلى مقولة لعقبة بن نافع الفهري مخاطبا بها الخليفة الأموي يزيد ابن معاوية مضمناها أن «الأمازيغ في شمال أفريقيا تمردوا على الإسلام اثنتا عشرة مرة ولن يستقر الإسلام في بلادهم إلا إذا استقر فيه العرب». وعليه فإن كان أصحاب الأرض متمرسون على الانتفاضات، فإن المخزن القادم من الشرق، مستعملا فكره الديني ونمط إنتاجه الخلفي، تمرس هو الآخر على عملية الفر والكر، وألف المد والجزر. فبعد تاريخه الطويل وفي صراعه المبرم مع القبائل المتمردة التي ترفض الإذعان لسلطته، لم يكن للمخزن خيار غير خيار الاستعانة بالقوى الأجنبية لحماية نفسه، ودعم برنامجه

فمنها ما يخص المجال التجاري، ومنها ما يتعلق بالملاحة البحرية، ومنها ما يخص القطاع المالي والبنكي وأخرى مرتبطة بالمجال العسكري... ولأن مجال هذا المقال يهتم بقضية الأرض فسأكتفي بالإشارة إلى بعض الاتفاقيات، التي ورد فيها ذكر الأرض، واستبيحت فيها بشكل صريح من طرف الموقعين بدون علم أصحاب الأرض الحقيقيين. معرفة هذا الماضي والكشف عنه هو ما سيقود جيل اليوم إلى تفكيك ممارسة الحاضر، وما يتم التخطيط له لتفويت ما تبقى من أراضي الجموع والتي تبلغ مساحتها 15 مليون هكتار، حجمها يفوق حجم ما تمتلكه أكثر من 100 دولة في العالم. هو ارث ثقافي وحضاري وهوياتي تماما، كما تشير إلى ذلك العديد من وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة بالأرض وبالشعوب الأصلية، وتلج على الحفاظ عليه وتميمته عوض تفويته إلى الرأسمالي المحلي والأجنبي، ووضع جزء منه في خدمة بعض العائلات النافذة في البلاد والمتجبرة ضد العباد.

ومن بين الاتفاقيات الدولية التي تسمح باستباحة أرض المغاربة، بدون علمهم ولا موافقتهم، أسفر ما سمي بمؤتمر مدريد في آخر يوم من انعقاده، (19 ماي - 03 يوليوز سنة 1880)، عن أول اتفاقية في عهد الحسن الأول، مع مفوضين يمثلون ألمانيا، والنمسا، والمجر، وبلجيكا، وإسبانيا، والولايات

المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، والدنمارك، وإيطاليا، وهولندا، والبرتغال، وإيطاليا، والسويد والنرويج؛ تسمح لهذه القوى الأجنبية بامتلاك الأرض وتوظيف «الرعايا المغاربة» لخدمتهم. هذه الاتفاقية هي التي أدت إلى الهيمنة التدريجية للقوى الأوروبية على المغرب، وفتحت الباب وكل النوافذ للاستعمار المباشر عبر معاهدة الحماية سنة 1912، التي كانت تهدف إلى جعلهم أسبادا على المغرب باستعمال الحديد والنار، بعد فشل تنفيذ الاتفاقيات وعدم القدرة على إعمالها على أرض الواقع؛ لسبب بسيط هو أن الذي يوقع باسم المغرب لا يمتلك السلطة الحقيقية في تدبير شؤون الأرض والثروة، ولا يتحكم في المجتمع الذي يرجع الحكم فيه إلى سلطة القبائل والكونفدراليات غير الخاضعة لأي سلطة مركزية، تماما كما لم يسبق أن فوض أمره لجهة، غير سلطة جهاز «الجماعة»، حتى توقع على اتفاقيات لبيع أرض هي في الواقع، وفي الأعراف والتقاليد والممارسة، أرض جماعية غير قابلة للتسليم والتسويق (يعني غير قابلة لا للبيع ولا الشراء)، ورغم ذلك يسمح البعض لأنفسهم لفعل العكس وبدون حشمة ولا وقار ملك الغير.

فكيف، بالله عليكم، لشخص نكرة في بلاد المغرب، اسمه محمد بركاش، أن يوقع، باسم جميع المغاربة، على اتفاقية مؤتمر مدريد (1880) تسمح للقوى السالفة الذكر، أن تمتلك الأرض وهو لا يملك أكثر من مساحة القبر الذي دفن فيه؟



طورة للمقاوم أحمد الحنطلي أو حماد أحنطال الذي صدر حكم بإعدامه، هو وأحد رفاقه، تم تنفيذ رما بالارصاص يوم 26 نونبر 1953.

ما يفند ادعاءات وجود سلطة مركزية تتحكم في بلاد الأمازيغ وتوقع المعاهدات وتوافق على الإملاءات الأجنبية باسم المغاربة، وهم من هذا الرجز براء، وما يفرض زيف التاريخ وتحريف وتزوير الوثائق، هو أن القبائل، في جميع أنحاء المغرب، حين انكشفت المؤامرة، بعد اتفاقية الحماية 1912، انتفضت وقاومت وقاتلت وضحت بدمائها وبالغالي والنفيس من أجل سيادة الوطن الذي كان مستهدفا منذ عشرات السنين، قبل هذا التاريخ، وبوساطة مغربية وعن طريق أشخاص استوطنوا بلاد الأمازيغ وهم يحملون، خلسة، في خواطهم نمط الإنتاج «الخلفي» الذي يسعى للسيطرة على الأرض والبلاد أينما حل وارتحل. وفي سنة 1906 تم توقيع معاهدة الخزيرات.... (يتبع).

زيارة الرئيس الفرنسي للمغرب السياق والرهانات

حسن ج.

قام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بزيارة دولة للمغرب لمدة ثلاثة أيام مصحوبا بوفد كبير من الوزراء والاقتصاديين وغيرهم ابتداء من 28 أكتوبر 2024. فما هو سياق هذه الزيارة وما هي رهاناتها؟

بدانة لابد من التأكيد على أن العلاقة بين الدول تحكمها مصالح الطبقات السائدة المتنفذة والمالكة لوسائل الإنتاج، أما مصالح الشعوب فتأتي في الرتبة الثانية وحسب مستوى ديمقراطية كل دولة. فإما المغرب، فقد تمكن النظام به في نهاية عهد الحسن الثاني من تمرير الحكم بسلاسة إلى وريثه وذلك بخلق انفراج سياسي نسبي، أطلق خلاله سراح المعتقلين السياسيين وتمت عودة المنفيين، مما سهل عملية إدماج جزء مهم من المعارضة من خلال حكومة التناوب التوافقي، وهو ما مكّنه من زرع أوهام التغيير نحو الديمقراطية خاصة بعد تأسيسه لهيئة الإنصاف والمصالحة وتعديل مدونة الأسرة وخلق مؤسسات دستورية أخرى توهم بالتغيير كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان بصيغته الجديدة والهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة ومجلس المنافسة والمجلس الأعلى للتربية والتكوين ... وكذلك خلق مناخ جديد للاستثمار... هذه الإجراءات السياسية واكبتها على المستوى الوطني، تطوير البنيات التحتية من مطارات وطرق سيارة والسكك الحديدية والاتصالات والموانئ خاصة طنجة ميد وحاليا ميناء الناظور والداخلية ومناطق صناعية حرة وتوسيع قاعدة التكوين المهني وتنوعه وفقا لمتطلبات الرأسمال... هذه الإجراءات مجتمعة، ساهمت في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بسبب انخفاض كلفة الإنتاج بالمغرب والإمكانيات الضريبية وغيرها التي تقدم للمستثمرين. كما أن هذه المحطات المتعددة الأبعاد على المستوى الوطني، صاحبها قيام الملك الجديد بزيارات لعديد من دول العالم، جزء كبير منها في إفريقيا من أجل البحث عن أسواق جديدة لشركاته وللطبقات الملتفة حوله، التجاري وفانك، اتصالات المغرب، الضحى، ديانا هولدينغ... مستغلا تراجع نفوذ فرنسا الاستعمارية تحت شعار رابح رابح، وبهذه التحركات يهيء للرجوع إلى للاتحاد الإفريقي ليدافع عن أطروحاته في ملف الصحراء، لأن هذه القضية هي بالنسبة للنظام هي قضية وجودية وأي فشل فيها يساوي نهايته، لذلك حاول توظيف كل الأوراق التي يمتلكها لصالحه وعلى رأسها الفوسفاط كمادة أساسية في تطوير

الفلاحة وفي تحقيق الإكتفاء الغذائي لهذه الدول، إضافة إلى علاقته من النخب الإفريقية العسكرية والتي جزء منها تلقى تكوينه بالمغرب. كما قام بزيارة لكل من الصين وروسيا كدولتين ذات حق الفيتو في مجلس الأمن، انتهتا بعقد اتفاقيات معهما، مما جعلهما لا يعارضان قرارات أممية نسبيا لصالحه، كما قام بزيارات لدول عديدة أخرى، حتى الدعوة له ككوبا مثلا لمحاولة تحييدها في ملف الصحراء، هذه التحركات نتج عنها عقد اتفاقيات التبادل الحر مع حوالي 50 دولة، هذه الاتفاقيات وتنوع الشراكات مع مختلف الدول ذات نفوذ ومستوى اقتصادي مهم، أعطته هامش كبير من المناورة ووزن سياسي لا يستهان به، خاصة مع المعطيات الجيوسياسية العالمية الجديدة، منها الحرب بالوكالة التي تشنها الإمبريالية العالمية على روسيا وتوسع البريكس إلى دول جديدة والقرارات المنبثقة عن اجتماعاته، أساسا

التخلي عن الدولار كعملة للتداول بين الدول المكونة في أفق توسيع ذلك إلى دول أخرى، ثم المعادن المكتشفة في منطقة الصحراء ومنها جبل تروبيك الغني بالمعادن النادرة والضرورية للصناعات المستقبلية والفوسفاط الذي يمتلك منه المغرب حصة الأسد على المستوى العالمي، والذي يصلح إضافة لصناعة الأسمدة

وصناعة البطاريات والأمونياك... هذه المشاريع السياسية والاقتصادية والتحركات الدبلوماسية تزامنت مع صعود تيار الأفريقيانية خاصة في دول غرب إفريقيا الفرنكوفونية والذي أدى إلى طرد فرنسا من عدة دول بداية بإفريقيا الوسطى ثم بوركينا فاسو ومالي والنيجر وربما السينغال إذا لم تغير فرنسا سياساتها تجاه مستعمراتها السابقة، هذا التراجع لفرنسا في إفريقيا صاحبها تراجعها كذلك على الساحة الدولية، لذلك كان عليها إما الوضوح مع المغرب انطلاقا من خطاب الملك «الصحراء هي المنظار التي يرى بها المغرب صدق الصداقات وتجاة الشراكات» ويمكن لها الاستفادة مما يمكن أن يوفرها المغرب سواء من أجل خلق شركات لاستغلال ما يتوفر عليه المغرب أو من إمكانية الرجوع للسوق الإفريقية التي سيبلغ عدد سكانها

1,5 مليار نسمة في أفق 2050 وما تحتويه من معادن وأراضي شاسعة للزراعة... الخ وإما البقاء في المنطقة التي سماها بالرمادية وتستفيد دول أخرى وتفقد هي إمكانية الاستفادة من خيرات إفريقيا المادية البشرية بتعبير آخر المغرب عمل نفسه كفتاة جميلة يتسابق عليها الشباب، الكل يريد علاقة معها، لكنها تحاول تحريك إحساس الغيرة لدى كل واحد منهم، هذا هو شكل السياق الجديد الذي في صالح المغرب والذي من خلاله فرضت الطبقات السائدة في فرنسا على ماكرون تبني الطرح المغربي في قضية الصحراء حتى يتسنى لها الاستفادة من كل ما يمكن أن يقدم لها المغرب وهذا ما تحقق لها من خلال الاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

هكذا تم من خلال رسالته بمناسبة عيد العرش 2024 تلمته زيارة الدولة لسابق ذكرها وما ترتب عنها من اتفاقيات تجاوزت قيمتها 10 مليارات يورو همت عدة مجالات منها صفقة LGV القنيطرة مراكش، تدبير ميناء الناضور، شراكة مع OCP لصناعة الأمونياك... فما هي رهانات هذه الزيارة؟

لاشك أن لكل دولة رهاناتها، فبالنسبة للنظام المغربي، الرهان الأساسي عنده هو ربح قضية الصحراء خاصة وأن فرنسا عضو دائم في مجلس الأمن وهي المستعمر السابق لإفريقيا الفرنكوفونية وعدم تحقيق هذا الرهان يساوي نهايته، هذا الرهان الأساسي تقف عنده رهانات أخرى، منها الاستيلاء على جزء من خيرات الصحراء ووضع قدم في عديد من الدول الإفريقية من خلال الشراكات في مختلف المجالات التي يعقدها مع الدول الداعمة لأطروحاته ثم امتصاص جزء من الغضب الشعبي من خلال استغلال هذا الصراع وتسويق كأحد الأسباب المستنزفة لخيرات البلاد ولتدهور أوضاع أوسع الجماهير الكادحة وكذلك تسويق هذه المكتسبات الدبلوماسية الجزئية للتنفيس عن الشعب الكادح وكذلك تبرير الصفقات العسكرية كضرورة لمواجهة أعداء الوحدة الترابية، كما يراهن على خلق مناصب شغل جديدة تمكنه من تقليص نسبة البطالة خاصة في صفوف

حاملو الشواهد من أجل الوصول إلى سلم اجتماعي مزعوم.

أما رهانات فرنسا، كغيرها من الدول الإمبريالية، فهي أولا عدم فقدان أحد حلفائها التاريخيين، بل أحد خدام مصالح الإمبريالية في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط، خاصة وأن المغرب استطاع نسج علاقات طيبة مع عديد من دول المنطقة، إضافة إلى أهمية وكمية المعادن المكتشفة في منطقة الصحراء بحيث أصبح نقطة جذب لأغلب الدول الصناعية بالعالم والتي تهدف سواء لاتخاذ المغرب كبلد المنشأ لتصدير منتجاتها عبر مختلف دول العالم لكون المغرب له أكثر من 50 اتفاقية التبادل الحر، خاصة مع التناقضات التجارية الأخيرة سواء بين دول الاتحاد الأوروبي والصين أو مع أمريكا أو بين الصين وأمريكا، هذا الوضع الجديد وخاصة بعد توقيع اتفاقية إبراهيم الثلاثية بينه وبين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية والتي أدت إلى تعميق تطبيع النظام مع هذا الكيان المجرم وتوقيع اتفاقيات عدة في مجالات حساسة كالصناعة الحربية والأمن السبراني والمخابرات والفلاحة والتعليم... جعل فرنسا ترى موقعا تزعزع خاصة بعد أن ساءت علاقاتها مع عديد الدول الإفريقية بسبب عجزها عن تجاوز العقبة الاستعمارية، لذلك فهي تراهن على إصلاح علاقاتها مع هذه الدول عبر بوابة المغرب لأنها بدون إفريقيا تصبح من دول العالم الثالث بسبب ما تنهيه من خيرات معدنية من مستعمراتها والضرورية لصناعاتها واقتصادها، اليورانيوم كمثل أو العقول الإفريقية التي تستقطبها نتيجة غياب الاتفاق للنخب الإفريقية في بلدانها، بسبب تباين التخليق في هذه البلدان من طرف فرنسا من خلال دعم الدكتاتوريات الموالية وتنظيم انقلابات ضد الأنظمة المناهضة لها. لكن الآن الشروط الجيوسياسية تغيرت كثيرا بدخول فاعلين جدد بشكل واضح كروسيا، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، تركيا... مما يفرض على الطبقات السائدة بفرنسا مراجعة أوراقها، هكذا بدأت هي كذلك تروج لسياسة الشراكة وربح رابح، فهل ستنمك من استرجاع موقعا؟ يبقى ذلك مرتبط بمستوى وتنوع الصراع مع باقي الفاعلين الجدد وإرادة الشعوب الإفريقية.

خلاصة: إن المستفيدين الحقيقيين من هذه الزيارة وما نتج عنها من اتفاقيات، هو النظام القائم بالمغرب والرأسمال الفرنسي. أما الشعب المغربي الكادح فله الشعارات والانتصارات الوهمية التي حتى إن وجدت، فلن تستفيد منها إلا ألمانيا المخزنية.

لاشك أن لكل دولة رهاناتها، فبالنسبة للنظام المغربي، الرهان الأساسي عنده هو ربح قضية الصحراء خاصة وأن فرنسا عضو دائم في مجلس الأمن وهي المستعمر السابق لإفريقيا الفرنكوفونية وعدم تحقيق هذا الرهان يساوي نهايته

قانون مالية 2025 وتحديات الوضع الاجتماعي والاقتصادي

في مذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2025 اعلنت الحكومة انها تتوقع ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي للسنة القادمة وسيواجه انخفاض في التضخم مؤكدة على أن مشروع الميزانية للسنة القادمة سيعطي الأولوية للاستثمار العام خاصة في البنية التحتية وذلك بهدف خلق فرص للشغل اضافة للعديد من الوعود...
لذا ارتأينا في جريدة النهج الديمقراطي تخصيص ملف هذا العدد لقراءة أولية لمشروع الميزانية يتبين من خلالها أن توقعات الحكومة غير مبنية على معطيات علمية وتفقد للواقعية بحيث أن «المشاريع الكبرى» المعلنة في الميزانية القادمة ستواجه صعوبات في الانجاز كما أن هذا المشروع لا يستجيب للتحديات التي يفرضها الواقع الاجتماعي والاقتصادي لاغلبية الجماهير الشعبية...

مشروع قانون المالية لسنة 2025

الرهانات السياسية في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية

ابو نعال

الرسمية فالنسبة تقارب 14% وتتعداها في العالم القروي الى اكثر من 19%، هذا مع العلم ان تنامي نسبة البطالة لازمة من لوازم الاقتصاديات التابعة للنظام الرأسمالي والمحتاج دائما لجيوش من العاطلين للتحكم في نسبة الاجور. اضافة الى هذا فإن ما يقارب 80، 000 مقاوله متوسطة وصغيرة، الى حدود نهاية 2024 اما هي في حاله افلاس او تمت تصفيتها، مما سيقام وينمي نسبة البطالة ويفضح بشكل حقيقي زيف الخطابات والشعارات.

اما التوجه الثالث والقاضي بتنزيل ما يسمى بالإصلاحات الهيكلية فحدث ولا حرج لأننا وقد لا نبالغ ان اكندا انه شعار للاستهلاك وكما قال احد الخبراء الاقتصاديين هو فقط لطمأنة اصحاب رؤوس الاموال وعلى الخصوص الرأسمالي الاجنبي، لكن لكل حساباته، لان الرساميل الأجنبية تعتمد وترتكز على تقارير المؤسسات المالية الدولية وفي نفس الوقت تتطلب وتقتضي اشتراطات مجحفة وخاصة منها الشركات المتعددة الجنسية.

التوجه الرابع والأخير هو الحفاظ على استدامه المالية العمومية وله علاقة وطيدة بالموازنة العامة، وهنا يحضر ببالنا سؤال مشروع حسب ما نعتقد، هل حقيقة وفعلا المشروع المالي لسنة 2025 المقترح يتضمن تدابير جدية وذات مصداقية للحفاظ على استدامة المالية العمومية؟ وأي موازنة عامة كيفما كانت ميزانيتها فإنها تتطلب رصد مداخل وصراف نفقات طبعاً، وبلادنا فالمدخل في الجزء الاكبر والشامل منها هي مداخل جبائية (330 مليار درهم) مع جزء ضئيل غير جبائي (39 مليار درهم)، اما النفقات فهي ما مجموعه 557 مليار درهم تقريبا.

إذا الخصاص في التمويل هو : 557 - 369 = 188 مليار درهم اي ما يقارب 11% تقريبا عوض

3. 5% كعجز مصرح به، بمعنى ان هذه النسبة يجب تمويلها من القروض، اذن اين نحن من الحفاظ على استدامة المالية العمومية

وعلى سبيل الختام، نؤكد ان التأطير العام لهذا العرض يبقى هو المدخل السيد لان الاشكال الحقيقي للاقتصاد ببلادنا هو هيكل وبنوي ومرتبطة بطبيعة نظام الحكم السائد.

الصحية والتأمين العلاجي، وكذلك الحماية في وضعيه فقدان الشغل وتوفير مقعد دراسي لكافة أبناء الشعب بالمجان... كل هذه الأنواع من أسس الدولة الاجتماعية غائبة. ان الحديث عن الحماية او التغطية الاجتماعية يواجه مجموعة من الاشكاليات المعقدة والحقيقية، وفي القلب منها تراجع وتفاقم القدرة الشرائية لكافة الشرائح والفئات الشعبية، مما يجعل عدم تفاعلها او انخراطها ونقته ضئيلة جدا في هذا «المشروع» ومن جهة أخرى عدم توفير المبلغ المطلوب من طرف الدولة لتمويل هذه المشاريع، وهذا يجد تفسيره في ان مشروع الميزانية المقدمة لا يسعى الحاكمون من خلالها الا للحفاظ على مصالح طبقة معينة من فئات المجتمع على حساب قهر الطبقات الشعبية وعلى حساب بطالة الشباب وحرمان أكثر من نصف سكان البادية من التعليم والصحة وأسس العيش الكريم.

الأولوية الثانية المتمثلة في توطيد ركائز الاستثمار العمومي وخلق فرص الشغل، فهل فعلا مشروع المالية الحالي لسنة 2025 جدير بحفيز الاستثمار العمومي وفي نفس خلق فرص الشغل وادماج الفئات العريضة من المعطلين الشباب وغيرهم وقادرة على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؟

ان قراءة اوليه لعدد مناصب الشغل الواردة في قانون المالية الحالي والتي لا تتعدى 28500 منصب، هو عدد ضئيل جدا علاقة بنسبه البطالة المتفشية من جهة وضعيفة نظرا للخصاص المهول للموظفين العموميين في الادارة، اضافة الى ان هذه المناصب المقترحة متمركزة في خمس مرافق من بين 40 ومنها الداخلية، الدفاع الوطني وبشكل عام فلاستثمار العمومي كما هو متبع ببلادنا لا يخلق فرص الشغل لأنه يفقد الى اليات تتبع جدية وذات مصداقيه ولا يعتمد اليات ربط المسؤولية بالمحاسبة وترتيب الجزاءات على النهب وتبذير اموال الشعب المغربي وثرواته حتى لا نبقى رهيني اقتصاد الريع، كما ان المخاطر السلبية المحيطة ببلادنا، نظرا لارتهاق وتبعية اقتصادنا على الرأسمال الاجنبي قد تدفع الى تدفق رؤوس الاموال ببلادنا ما يحدث معه حالة من المديونية الحرجة اي الخطيرة. هذا مع اسباب اخرى لا يسعنا المجال لتعدادها، يدفع الى تصاعد معدل نسبه البطالة، حيث وحسب الاحصائيات

والمواطنات، دون نسيان اشكالية المناخ/ الجفاف والذي لا يؤخذ به كمعطى بنيوي فيتم توقع سنة فلاحية جيدة ومستوى نمو في حدود 2، 5 الى 3% كتوقع معقول!

بناء على ما سبق وارتكازا على معطيات مستقاة من المؤسسات المالية الدولية فنسبة النمو المنتظرة ستبقى في حدود 3، 6% والتضخم في حدود نسبة 7، 2% لسنة 2025، في حين ان المسؤولين ببلادنا يترقبون نسبة نمو 6، 4% وانخفاض نسبة التضخم الى حدود 2، 0% وان تبقى نسبة عجز الميزانية في نسبة 5، 3. هكذا فالمشروع المالي لهذه السنة يتأسس على فرضيات يعتبرها اغلب المهتمين بالشأن الاقتصادي، انها توقعات لم تعد تتجاوز نطاق التأثير النفسي وطمأنة المستثمرين ورجال الأعمال، في حين ان واقع الحال يكتشف العكس، وذلك بتأثير المتغيرات الأساسية، وعلى رأسها الجفاف وكذلك التقلبات والاضطرابات التي تعرفها أسعار النفط والمواد الطاقية وكذلك اسعار المواد الاولية والأساسية الملتهبة والقابلة للزيادة.

وما دام ان التوقعات والفرضيات هي نفس توقعات السنوات السابقة فان الاولويات بالنسبة للحكومة هي الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية وذلك عبر :

● مواصلة تعزيز اسس الدولة الاجتماعية

● توطيد ركائز الاستثمار وخلق فرص الشغل

● مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية

● الحفاظ على استدامة المالية العمومية
قراء موضوعيه ومختصره لمشروع المالية تقتضي البدء بملاحظة اولية ومنهجية هي ان كل توجهات مشروع قانون المالية هي مرتبطة فيما بينها لأنها مبنية على نفس التوقعات والفرضيات.

فمواصلة تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية تعني في مضمونها الواسع الحماية من المخاطر، فاذا كان هذا فعلا هو المقصود فماذا يعني للحاكمين تصاعد نسبة الفقر كما اكد على ذلك تقرير المندوبية السامية للتخطيط وبالارقام، اما اذا كانوا يعنون به الدعم والمساعدة للأسر المعوزة او الفقيرة جدا فذلك يعتبر نر للرماز في العيون و فقط، لان التغطية الاجتماعية والصحية تعني كذلك توفير العيش والكرامة، وحماية المواطن(ة) في وضع الشيخوخة، والحماية

في مسالة السياق السياسي، فعلى المستوى الدولي، فلأزال النظام الرأسمالي العالمي يتخبط في أزمة اقتصادية خانقة بحكم الركود والكساد وتنامي معدل التضخم، مما ادى الى ميل نسبة الربح نحو الانخفاض، ودفع كذلك النظام الرأسمالي العالمي الى التماهي في التوغل والغطسة تماشيا مع طبيعته الاستغلالية والجشعة، حيث سعى للبحث عن مزيد من الربح وتكديس الاموال وخصخصة جميع القطاعات المنتجة، كل هذا طبعا ضدا على مصلحة الفئات الشعبية والكادحة منها وعلى طبقة العمال باعتبارهم الطبقة المنتجة في المجتمع، هذا اضافة الى الحروب التي اشعلت فتيلها الامبريالية بأكرانيا او حرب الإبادة الجماعية التي يمارسها العدو الصهيوني على الفلسطينيين مما ادى الى تقلبات واضطرابات في اسعار النفط والمواد الطاقية وكذلك الى الزيادة في ارتفاع اسعار المحروقات والمواد الاولية ورفع معدل التضخم الى مستويات قياسية.

اما على المستوى الجهوي والإقليمي، فالوضع يتسم باتساع ارضية الارتهاق السياسي كاشكاليات معقدة وعنوان بارز لطبيعة المرحلة التي يمر منها العالم العربي حيث اتساع رقعة العدوان الهجومي والوحشي للامبريالية على الشعب الفلسطيني واللبناني عبر ربيبتها الصهيونية بتواطؤ مكشوف للرجعية العربية هذا دون نسيان الازمات الداخلية وغياب الديمقراطية في جميع بلدان المنطقة وتراجع دور القوى الحية والديمقراطية.

اما على المستوى المحلي فالمميزات البارزة للوضعية السياسية والاقتصادية التي هي انسداد المجال السياسي والتماهي في استخدام اليات القمع واستبعاد اية مقاربة حوارية في كل القضايا العامة للبلاد. اما على المستوى الاقتصادي فسياسة التبعية الاقتصادية التي زكاهها المشروع المالي لسنة 2025 وذلك بضرب ما تبقى من السيادة الغذائية وفي جوهرها حذف الرسوم الجمركية على استيراد الاغنام والابقار واللحوم والزيت الطبيعية. تنامي الاملاءات الموجهة من طرف البنك الدولي والصندوق الدولي، تنامي اقتصاد الريع وغياب أي ترشيد للنفقات وكل هذا له انعكاس مباشر على الموارد التي مصدرها جيوب المواطنين

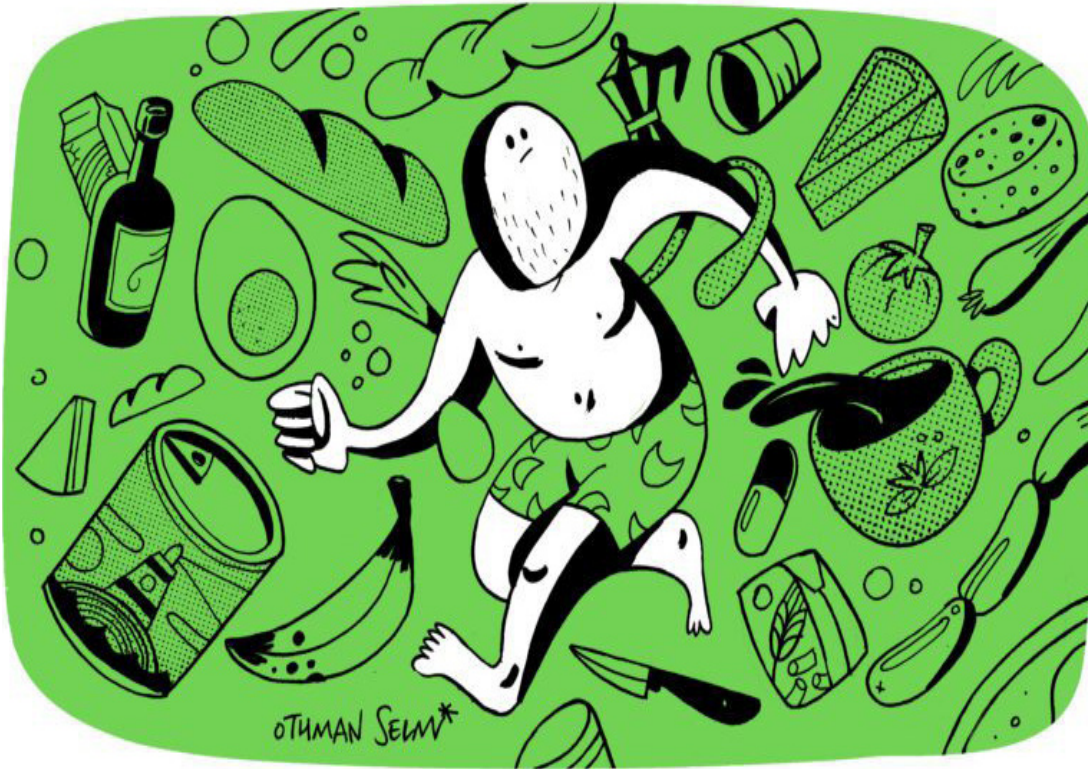
بصداد بعض التدابير الماكرو-اقتصادية الواردة بمشروع قانون المالية لسنة 2025

من خلال المذكرة الإطار لمشروع قانون المالية 2025، عملت وزارة الاقتصاد والمالية على تقديم سلسلة من التدابير تتوخى من خلالها، حسب تصريحات وزيرة المالية نفسها، جعل الاقتصاد المغربي قادرا على الصمود امام الازمات والتوتر المستمر الذي تشهده الساحة الدولية. هذه التدابير تهدف لتعزيز "الدولة الاجتماعية" و"العدالة المجالية" وذلك من خلال برمجة انجاز مشاريع كبرى كإنشاء الطرق السيارة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والسدود وتحلية ماء البحر وغيره، غير ان انجاز هذه المشاريع سيكلف الدولة موارد مهمة ولا بد للحكومة من توفيرها وذلك باللجوء للإصلاح من شأنه توسيع الوعاء الضريبي وهو فعلا وارد في مشروع قانون المالية الحالي او اعتماد الاقتراض وهي مسألة لا مفر منها.

202

الازمة الاقتصادية والتضخم ترتب عنها تدهور مريع لقدرتهم الشرائية. هذه العوامل مجتمعة وغيرها تتعلق بشروط العمل، دفعت بالشغيلة التعليمية للدخول في إضرابات متتالية بل لتوقف للدراسة تلتها توقيفات للمدرسين وجرهم للمجالس التأديبية بل للمحاكمات. نفس الأوضاع يتخبط فيها التعليم العالي الذي يعاني بدوره من الاكتظاظ وقلة الأطر وقد عرف مؤخرا ما سمي بالإصلاح افضى في كليات الطب والصيدلة الى دخول الطلبة في أضراب عام دام زهاء سنة. امام هذه المشاكل المعقدة التي تراكت خلال سنوات تعترزم الحكومة القيام بإصلاحات بقطاعي التعليم والصحة تتوخى من ورأئها خلق مناصب للشغل، وتعبير آخر إيجاد حل لمعضلة أعوص تعاني منها البلاد الا وهي مشكل البطالة التي تفاقمت سنة بعد أخرى فتجاوزت اليوم 13% من الساكنة النشطة ولا سبيل لحلها او على الأقل التقليل من حدتها، ان يتطلب الامر نموا اقتصاديا يرقى بمعدل الناتج الإجمالي لحدود 6% على الأقل وهو شرط يصعب تحقيقه.

تخفيض عجز الموازنة هو أيضا من بين التدابير الماكرو-اقتصادية المبرمجة في إطار مشروع قانون المالية للسنة القادمة، وفي هذا الإطار تهدف الحكومة الى خفض هذا العجز بما لا يقل عن 4,5% وذلك عبر القيام بإجراءات منها القيام بترشيد النفقات ومراجعة الدعم لبعض مواد الاستهلاك الأساسية والقيام بإصلاحات يأتي على رأسها الإصلاح الضريبي. ومن خلال توجيهها هذا ينضح ان الدولة ستستمر، كما هو الحال في إطار الميزانيات والحكومات السابقة، في تقوية القطاعات العمومية وتجميد التوظيف والأجور والرفع من الضرائب خاصة الغير المباشرة منها كالضريبة على القيمة المضافة وتقديم الدعم للشركات ولن تقوم بأي شيء لمحاربة التهرب الضريبي. كما ان الحكومة ستقلص بشكل لافت بل ربما تنهي الدعم للمواد الأساسية كما فعلت مع المحفظة المدرسية وبدائته مع غاز البوطان وغيره من المواد الغذائية. وإذا انضافت هذه السياسات التقشفية للتضخم وارتفاع الأسعار والجفاف واستفحال البطالة فان أوضاع عامة الفئات الشعبية ستتضرر بشكل غير مسبوق.



بالشمال وميدلت وطرفاية وبغيرها من المناطق، غير ان الجهود الجبار والتكلفة المالية التي تطلبها إنجاز هذه المشاريع العملاقة لم تنعكس إيجابا على جيوب المستهلكين من الفئات الشعبية بل العكس هو الذي وقع، وفواتير الكهرباء التي يتوصل بها المواطنون كل شهر خير دليل على ذلك. اما بخصوص الصحة والتعليم فالكل يعلم ان مستشفيات جامعية قد تم تفويتها للقطاع الخاص والمستشفيات العمومية المتواجدة بالمراكز الحضرية هي مجرد بنايات لا دواء بها ولا ما يكفي من الطواقم الطبية، فاضطرت الأغلبية الشعبية للبحث عن العلاجات بالقطاع الخاص، بالعبادات الخصوصية حيث تتعرض لكل أنواع الابتزاز والمعاملات الحاطة. المدرسة العمومية هي الأخرى، مثل قطاع الصحة، تمر بظروف كارثية حيث الاكتظاظ وجمع أكثر من مستوى بنفس القسم، التلاميذ واولياؤهم يعانون من بعد المؤسسات التعليمية عن سكناتهم، كما يعانون من قلة بل انعدام وسائل النقل، بالخصوص في الوسط القروي. أكثر من هذا يعاني العاملون بالقطاع من تدمير كبير جراء حرمانهم من حقوقهم في الزيادة في الأجور ومعظمهم لم يستند من الترقية في فترة تطبعتها

تحليل غير مبررة بالنظر لمستوى نمو البلاد وللحاجيات الأساسية لأغلبية المواطنين وخاصة ان العالم يمر بفترة وصفتها وزيرة الاقتصاد والمالية نفسها في كلمة لها بمناسبة الدورة 16 للمؤتمر الدولي للمالية العمومية المنظم يومي 1 و 2 نوفمبر 2024، بالفترة الصعبة للغاية والتي تتجلى في تباطؤ النمو وارتفاع معدلات التضخم وتفاقم الديون الناجمة عن الأزمات المتعاقبة والمتكررة على نحو متزايد، فترة تواجه فيها البلاد بيئة متقلبة وغير مستقرة. في هذه الفترة بالضبط برمجت الحكومة في إطار مشروع المالية الذي ستقدمه للمصادقة بغرفتي البرلمان، زيادة على المشاريع السابقة الذكر، مشاريع أخرى يتعلق بعضها بالطاقة، مع التركيز على الطاقة المتجددة، وتطوير قطاعي التعليم والصحة وحسب الورقة التقديمية لمشروع المالية فهي اوراش من شأنها ان تخلق ما لا يقل عن 150 ألف فرصة للشغل. وجدير بالذكر ان الدولة المغربية سبق لها ان أنجزت مشاريع طاقية ضخمة بشمال المغرب وبوسطه كما بالصحراء، منها المتعلقة بالألواح الشمسية كما هو الحال بمنطقة ورززات مثلا وأخرى مختصة بتوربينات الرياح كالتى نصبت

الانكباب عليها وواضحته في مشروع قانون المالية لسنة القادمة، مسألة تعزيز نفقات الاستثمار العام. ومعلوم ان هذه النفقات قد بلغت 23% من ميزانية 2024 وهي مرشحة لارتفاع في الميزانية القادمة بحيث جزء كبير من صندوق الاستثمار لسنة 2025 سيخصص لزيادة الاستثمارات بهدف تحفيز النمو من خلال تمويل مشاريع تتعلق بالبنية التحتية. وعلاقة بموضوع الاستثمارات هذه فالمشكل ليس في حجم الغلاف المالي المخصص لها أكثر ما هو متعلق بطبيعة الاستثمارات نفسها. فبناء السدود مثلا ربما ليس بالأمر المطلوب اليوم لان المشيدة منها حتى الآن بقيت شبه فارغ، كما ان احداث الطرق السيارة وتوسيع الموانئ والمطارات ليس بالأمر الملح في الوقت الحالي. فاستعمال المطارات يصل بالكاد في أيامنا هذه الى 20% من طاقتها وبناء الملاعب الكبرى لكرة القدم ما هي في حقيقة الامر الا مشاريع تدخل في نطاق الزائد على الحاجة والترفيه، ذلك لأنها مكلفة اقتصاديا ومستنزفة ماليا. ان هذه المشاريع الضخمة التي يدخلها مشروع قانون المالية الحالي في إطار الاستثمارات من أجل تحفيز النمو تبقى في آخر

من التدابير التي تم التخطيط لها بهدف تقوية الاقتصاد الوطني تمت الإشارة الى تنمية الإنتاج الإجمالي المحلي. فمشروع قانون المالية لسنة 2025 يتوقع نمو الإنتاج الإجمالي المحلي بنحو 4% خلال العام القادم وقد بنيت هذه التوقعات على انتعاش القطاع الزراعي وغير الزراعي واندعاش الصادرات وزيادة الاستثمارات الأجنبية. كما تتوقع الحكومة الحفاظ على القدرة الشرائية للسكان من خلال حصر التضخم في 2%. غير ان طموحات الحكومة هذه لا تؤيدها معطيات واقعية كثيرة. فالقطاع الفلاحي لم يعد يستوعب اليد العاملة بالكلم الذي كان عليه سابقا، فقد توالت سنوات الجفاف واصبحت حقينة السدود في مستويات كارثية تصل بالكاد ل 28% فعمد المستثمرون الخواص في القطاع الفلاحي لاستنزاف الفرشة المائية في عدد كبير من المناطق. كما ان مخطط المغرب الأخضر فشل في جعل القطاع الفلاحي قطاعا معافا فأصبحت الدولة اليوم تستورد الكثير من المنتجات الفلاحية ومنها اللحوم والحليب والزيت التي كانت الدولة قد تمكنت سابقا من توفير الاكتفاء الذاتي منها.

علاقة بالفلاحة والجفاف وتدبير استعمال الماء فمشروع ميزانية السنة القادمة خطط لإنجاز مشاريع كبرى منها ما يتعلق بمواصلة تحلية ماء البحر وربط السدود فيما بينها بقنوات تسمح بتحويل المياه من سد لأخر وبناء سدود جديدة بالمناطق المعروفة بتساقطاتها المطرية المهمة. وبهذا الخصوص تحديدا فقد كشف تحليل تطور إمدادات المياه السطحية خلال العقود الأخيرة عن عدم انتظام يعكس الطابع الهيكلي لهيمنة المناخ الجاف وشبه الجاف، ومن الأشياء الأساسية التي كشف عنها هذا التحليل أيضا هي أن إيرادات المياه السطحية هذه أخذت اتجاهها تراجعيا واضحا منذ الثمانينات. اما بخصوص تحلية البحر التي قطعت الآن اشواط وهناك استعداد للاستمرار فيها ويعول عليها لمد القطاع الفلاحي بمياه السقي، فيخشى ان تترتب عن هذه العملية ملوحة التربة بكيفية تجعلها ضعيفة المردودية فتزداد الملوحة على الجفاف وتراكم الطمي بالسدود. من الأمور التي تعترزم الحكومة

آراء بخصوص ميزانية 2025 وإشكالية البطالة



إن مشروع قانون المالية 2025، الذي تجري مناقشته حالياً، وانطلاقاً من المذكرة الإطار التقديمية، يشير إلى الرغبة في تعزيز ديناميكية الاستثمار وخلق فرص العمل. وبالتركيز على موضوع التشغيل، فإن الهدف هو خلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام، مع ضمان التوازن الاستراتيجي بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. ولتحقيق هذه الأهداف، تنص المذكرة التقديمية هذه على سلسلة من التدابير الرامية إلى دعم التوظيف، لا سيما في المناطق الريفية وبين المؤسسات الصغيرة والصغيرة جداً. وسيتم التركيز على تعزيز النشاط الاقتصادي للمرأة وإدماج الشباب في سوق الشغل.

في الوقت نفسه، ستواصل الحكومة دعم الاستثمار العام والخاص، بهدف زيادة حصة الاستثمار الخاص بحيث ستمثل ثلثي إجمالي الاستثمار بحلول عام 2035. وللقيام بذلك، سيتم وضع ميثاق للاستثمار التنافسي بهدف خلق فرص العمل وتقليص الفوارق بين المناطق. غير أن بعض المحللين الاقتصاديين ينتابهم الشك بهذا الخصوص، وهذا هو حال الخبير الاقتصادي عبد الغني يماني، الذي يؤكد أن مشروع المالية لن يحل مشكلة البطالة ولن يخفض معدلها. ففي مشروع قانون المالية 2025، يتم تعزيز الاستثمار الخاص والعام من أجل خلق فرص العمل، إلا أنه لا يمكننا العثور على كيفية القيام بذلك في أي مكان. وفي المغرب، تعد البطالة هيكلية وتتفاقم مع وجود العائد الديمغرافي للشباب والعمال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و45 عاماً. ويعزى ارتفاع معدلات البطالة إلى انخفاض معدل اندماج الفتيات والفتيان في سوق العمل وإلى الجفاف المستمر منذ 7 سنوات. فالمغرب يحتاج إلى قاعدة تشغيلية ونظام ضريبي مبتكر لفرص العمل والاندماج، مستوحى من النماذج التي نجحت في الخلط بين سياسة العرض والطلب.

وواصل هذا الاقتصادي القول معتبراً أن تخفيف البطالة ممكن جزئياً إذا أدرجنا بعض الشباب في دورات التكوين التجاري

وليس من السهل أن نقول إن هذه السياسة الاقتصادية سوف تمكن من استئصال مشكلة البطالة.

فكيف يمكننا التأكد من أن قضية البطالة يمكن أن لا تكون في قلب قانون المالية المقبل؟ إنها مسألة سياسة اقتصادية واختيار. على المغرب أن يقرر أن أولوياته الأساسية هي خفض معدل البطالة وجعلها أولوية في كل السياسات العامة. يقول لنا الدكتور العيساوي: من أجل أن يتاح النجاح لجميع السياسات العامة، يجب قبل كل شيء استخدام جميع الآليات القادرة على إخراج الاقتصاد المغربي من الوضع الذي هو فيه.

مشروع قانون المالية والشئ الوحيد الذي تمت الإشارة إليه بوضوح تام هو القول بأن المغرب يمتلك كل الإمكانيات التي تمكنه من بدء مرحلة من التنمية من خلال تعبئة عدد معين من الوسائل، لا سيما في مجال الاستثمار، وفي مجال الحفاظ على الموارد الطبيعية. واليوم بلغ معدل البطالة 13% ولا شك أن هذه المشكلة شاقة وصعبة ومعقدة للغاية. لماذا؟ لأنها تؤثر في المقام الأول على الشباب المتخرجين من المدارس والمعاهد العليا، والشباب بشكل عام، مقارنة ببقية السكان. وقد تمثل نسبة 13% نفسها مشكلة كبيرة يجب إدارتها على المدى المتوسط والطويل.

مع الحرفيين والشركات الصغيرة، ولكن في المقابل يجب علينا دفع علاوة قدرها 2500 درهم مثلاً من طرف الدولة و 500 درهم من قبل صاحب العمل، ويتوج هذا بشهادة. فالملاحظ أنه لم يعد ممكناً العثور على متدربين وستختفي المعرفة، وهذا أمر مؤسف.

وعلى نفس المنوال، يوضح الدكتور إدريس عيساوي، المحلل الاقتصادي أن المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية أكدت بقوة على حقيقة أن الاقتصاد المغربي يجب أن يستعد لسنة مالية خاصة للغاية هي 2025. وأضاف أنه بالطبع، لم يتم تناول القضايا الإشكالية، مثل البطالة، في المذكرة التقديمية

مشروع الميزانية العامة (2025): جدول مركز بملايير الدرهم

Chiffres arrondis

الأساسية إلى الدولة في انتظار اندثارها في واقع لما بعد المجتمع الاشتراكي، مجتمع جديد تعود فيه الملكية للمجتمع في إطار تنظيمات قاعدية من نوع جديد... في اقتصاد وطني متحرر يجب أن ترتفع نسبة الموارد غير الضريبية من 8% إلى ما يفوق 80%.

فالاقتصاد المغربي المعرف ((défini)) بالرأسمالية المبنية على التبعية والريع والنهب... سيعمق المداخل الضريبية (المزيد من تفجير الجماهير الشعبية) والتبعية للدوائر والمؤسسات الأجنبية، «مانحة» القروض.

2 - حول النفقات:
- تخصيص أهم نفقات التسيير للتعليم، للصحة، للفلاحة، للبحث العلمي. تخفيض الفوارق في أجور الموظفين.
- رفع نسبة الاستثمار المنتج إلى ما يفوق 50%

إذا تحررت الميزانية من مستنقع المديونية كمورد للتمويل، فيمكن التخلص من نفقات التسديد والخدمات.

المحمدية، 16 نونبر

للميزانية العامة، فإن الرصيد الإجمالي لتمويل ميزانية الدولة عامة يقارب 189 مليار درهم. إذا خصمنا مبلغ القروض المبرمجة لسنة 2025، أي 125 مليار درهم، فإن العجز يقارب 64 مليار درهم.

الملاحظة العامة:
1 - حول الموارد:
- ميزانية مبنية على الضرائب (أهمها الضريبة على القيمة المضافة التي لا تفرق بين الغني والفقير) والقروض.

2 - هزلة مساهمة المداخل غير الضريبية ضمنها عوائد ممتلكات الدولة والاستغلال والمساهمات و التفتوت المبرمج لسنة 2025 (6 مليار درهم) والهبات (و الصايا) (مليار ونصف مليار درهم)...

لا حل خارج اقتصاد اشتراكي في أفق المجتمع الشيوعي.

كيف؟
لا يمكن تخفيض الضرائب والقروض إلا بالزيادة في المداخل غير الضريبية. وهذا مستحيل خارج اقتصاد وطني تعود ملكية مختلف وسائل الإنتاج

على فقير

الموارد	المبالغ	%	النفقات	المبالغ	%
المداخيل الضريبية	330	67	التسيير	321	58
المداخيل غير الضريبية	39	8	الاستثمار	128	23
الافتراضات	125	25	الديون (الخدمات والتسديد)	107	19
المجموع	494	100	المجموع	556	100

- الحاجيات المتبقية لتمويل الميزانية العامة، حوالي 62 مليار درهم.

- إذا أخذنا بعين الاعتبار معطيات الخاصة بالحسابات الخصوصية للخرينة وبمرفاق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وبالمبالغ الكاملة المبرمجة

فلسطين الديمقراطية على كامل التراب هي المصير المحتوم

«العدو لا يواجه رجالاً أو أسلحة فقط، بل يواجه فكرة ومشروعاً يقوده شعب يقاوم من أجل حرته وكرامته»

- يحيى السنوار

بيسان عدوان

إننا، وبعد مرور قرن على وعد بلفور، نقف اليوم أمام فرصة تاريخية لتحقيق حلم العودة والتحرر. العالم قد يتغير، وتوازنات القوى قد تختلف، لكن الحق في العودة والكرامة لن يتغير. لقد فشلت كل المحاولات لفرض تسوية سلمية تخدم الاحتلال وتهمش الشعب الفلسطيني، وأن الأوان للانتقال إلى مشروع لا يقبل المساومة أو التجزئة، مشروع الدولة الواحدة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني.

أن مشروع الدولة الواحدة الديمقراطية هو المشروع الذي يتحدى الأسس التي قام عليها الكيان الصهيوني. فبينما يستند المشروع الصهيوني إلى الطرد والإقصاء، فإن الدولة الديمقراطية تقوم على مبدأ العودة والتعايش العادل بين جميع سكان الأرض التاريخية. لن يكون هناك مكان في هذه الدولة لمن ارتكب الجرائم ونكل بالشعب الفلسطيني لعقود، ولن يتم التسامح مع أي مظاهر من مظاهر الاستعمار الاستيطاني. «إما نحن أو نحن»، فإما أن يستعيد الفلسطينيون أرضهم وحقوقهم، أو ستظل هذه المنطقة تعاني من الصراع والفوضى إلى أن يتحقق العدل.

هذا المشروع، الذي كان حُلماً مؤجلاً لعقود، بات الآن ضرورة حتمية في ظل فشل حل الدولتين وتكشف حقيقة الكيان الصهيوني ككيان عنصري استعماري لا يمكن إصلاحه أو التعامل معه بسلام حقيقي. فحل الدولتين لم يكن يوماً سوى خدعة تهدف إلى تقسيم فلسطين وتثبيت مشروع الاستيطان على ما تبقى من الأرض الفلسطينية، معزولة ومجزأة.

لذلك، فإن خيار الدولة الواحدة الديمقراطية هو الخيار الجذري الذي لا يقبل أنصاف الحلول أو التنازلات. هو خيار يعيد الحقوق المسلوقة لأصحابها، وينتهي فصلاً دامياً من الاحتلال والاستعمار. فهذا المشروع لا يبنى على التهجير والتطهير العرقي، بل على العدالة وحق العودة والمساواة في وطن حر يسوده السلام.

الطريق قد يكون مليئاً بالتحديات، لكن إرادة الشعب الفلسطيني الذي صمد على مدى عقود أمام آلة القتل الصهيونية ستظل أقوى من أي مؤامرة أو مخطط. الشعب الفلسطيني اليوم لا يكتفي بحلم التحرير، بل يسعى إلى بناء مجتمع عادل ديمقراطي يضمن الكرامة للجميع، مجتمع يعيد للقدس مكانتها كعاصمة للحرية، ويعيد لكل قرية ومدينة فلسطينية هويتها التي حاول الاحتلال محوها.

إن، ليست هذه الحرب سوى محطة جديدة نحو دولة واحدة، نحو فلسطين الحرة.

يسعون إلى استعادة أرضهم وحقوقهم بالكامل. الدولة الواحدة تعني أن المستعمر والمستوطن، الذي قام على تهجير الشعب الفلسطيني واغتصاب أرضيه، لن يكون له مكان في هذه الدولة الجديدة. هذا المشروع الوطني يقوم على رفض المساومة وعلى إصرار الفلسطينيين على السيادة الكاملة على أرضهم.

التجربة أثبتت أن كيان الاحتلال لا يفهم إلا لغة القوة، وأن المشروع التحرري يتطلب صموداً وتضحية، تماماً كما أكد السنوار بأن الفكرة هي القوة الحقيقية. المشروع الصهيوني بُني على فكرة، ومع مضي الزمن، بات واضحاً أن فلسطين الديمقراطية هي فكرة مضادة تمتد جذورها إلى وجدان كل فلسطيني، وتعبّر عن إرادة شعب لن يتراجع عن حقه في العيش الحر والكرامة.

المضي نحو دولة ديمقراطية واحدة على كامل التراب الفلسطيني لن يكون سهلاً؛ فالمقاومة والتحرر دائماً ما تواجه تحديات وصعوبات. من القوانين العنصرية التي يفرضها الاحتلال، إلى تضيق الخناق الاقتصادي والسياسي على الفلسطينيين، يواجه المشروع التحرري عوائق يومية. ولكن، كما أثبتت المقاومة المسلحة والسياسة عبر العقود الماضية، فإن إرادة الشعب أقوى من أي سلاح، وأن استمرار المقاومة بجميع أشكالها، هو السبيل الوحيد لانتزاع الحقوق.

الشعب الفلسطيني الذي صمد في مخيمات اللجوء، وتحدى الحصار في غزة، ووقف بصلابته في مدن الضفة، ورفض التجنيد القسري في القدس المحتلة، هو اليوم أكثر إصراراً على تحقيق حلم الدولة الواحدة الديمقراطية. التضحيات الجسام التي قدمت على مدى عقود ليست عبثاً، بل هي بناء لأساس متين لدولة فلسطينية تشمل الجميع.

المرحلة المقبلة هي مرحلة قرار حاسم، ويختصر الخيار أمام الفلسطينيين بعبارة بسيطة: «إما نحن أو نحن». فالاختيار ليس بين خيارات متعددة، بل هو مصير محتوم لا بد من السعي لتحقيقه. لقد حاول الاحتلال، ومعه المجتمع الدولي، زرع اليأس بين الفلسطينيين، والترويج لفكرة أن التحرير الشامل مستحيل، ولكن الشعب الفلسطيني يثبت يوماً بعد يوم أن العدل قد يتأخر، لكنه لا يضع.

المشروع التحرري لا يستهدف «التعايش» مع المستعمر، بل يستهدف إزالته وإنهاء وجوده كقوة احتلالية على أرض فلسطين. فلسطين الديمقراطية هي الخيار الوحيد الذي لا يقبل القسمة على اثنين؛ فهي دولة للعدالة، حق العودة، السيادة الكاملة، والمساواة بين الجميع.

المستقبل «إما نحن أو نحن»
«والعدالة حتمية»

الحلول الاستعمارية الأمريكية غير قادرة على دفن حلم العودة أو كسر إرادة الشعب الفلسطيني. وعود بلفور وإعلانات السيادة الإسرائيلية والحلول التفاوضية كانت محاولات مستمرة لخداع الفلسطينيين، لكنها لم تسكت صوت المقاومة الذي لم ينقطع. فقد كانت صفقة القرن ومن قبلها مشاريع السلام ما هي إلا أدوات لتثبيت احتلال لا يستجيب لدعوات السلام، بل يعتمد على محو الوجود الفلسطيني التاريخي وإقامة دولة عسكرية في قلب الوطن العربي.

أما الرهان على التسويات السلمية، فثبت أنه لا يخدم سوى الكيان الصهيوني، الذي اتخذ من مشروع «حل الدولتين» أداة لتمديد احتلاله وتوسع مستوطناته في الضفة الغربية، إذ لا يسعى إلى حل الدولتين بقدر ما يهدف إلى السيطرة الشاملة وعزل الفلسطينيين. ومع مرور الزمن، كشف الواقع أن المشروع الصهيوني يستمد قوته من الدعم الإمبريالي الذي يهدف إلى تفكيك الوحدة العربية ومنع تطور المنطقة.

واليوم، وبعد صمود المقاومة الفلسطينية وعدم استسلامها رغم الإبادة الجماعية في غزة والتجويع المنهج واتساع رقعة الحرب التي تشنها دولة الاحتلال في عدة جبهات في معركة جديدة، يتضح للجميع أن المفاوضات والمقترحات لا يمكنها تحقيق العدالة، وأن المشروع الصهيوني قد تخطى حدود السيطرة، ليصبح مهووساً بمحو الهوية الفلسطينية كلياً.

في ظل هذه الحقيقة، يصبح واضحاً أن فلسطين لن تنال استقلالها عبر التسويات، بل ستحتاج إلى دولة ديمقراطية تضم الجميع، على أرض فلسطين التاريخية، دولة تنتصر للعدالة وتزيل نظام الفصل العنصري، بات الخيار الواضح والمطلب الأساسي هو إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية واحدة على كامل التراب الفلسطيني، تشمل جميع مواطنيها، بغض النظر عن الدين أو العرق. هذا المشروع يمثل تحدياً حقيقياً للنظام العنصري الاستيطاني، وهو السبيل الوحيد لإنهاء الاستعمار الفاشي النازي.

الدولة الديمقراطية هي مشروع يعيد حقوق الشعب الفلسطيني المسلوقة، ويحطم أسس الاستعمار والتمييز العنصري التي يقوم عليها الكيان الصهيوني. هذا الخيار لا يقتصر على إنهاء الاحتلال، بل يهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة وحق العودة، وهو حق غير قابل للتفاوض أو التفریط. عودة الحق لأصحابه: نحو دولة لا مكان فيها للمستعمر.

إن الفلسطينيين لا يسعون لبناء كيان منفصل أو الانسحاب إلى جيوب صغيرة تسيطر عليها إسرائيل من الخارج. بل

بهذه الكلمات بلخص يحيى السنوار، قائد المقاومة في غزة، جوهر الصراع بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني، صراع يتجاوز السلاح والقوة العسكرية ليجسد مقاومة من أجل مشروع تحرري. مشروع قوامه الحرية والعدالة على كامل التراب الفلسطيني، وهو المطلب الذي لم يتحقق منذ أكثر من قرن، منذ وعد بلفور الذي مهد لاحتلال فلسطين واستعمارها على يد الصهاينة.

قبل قرن، تحديداً في 1917، أصدر وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور وعده المشؤوم، متعهداً بتأسيس «وطن قومي لليهود» في فلسطين، في تجاهل تام لحقوق السكان الأصليين. لقد كان ذلك الوعد انطلاقة مشروع استعماري أوروبي جديد، محوره تهجير الشعب الفلسطيني وإحلال المستوطنين اليهود بدلاً منهم. ومنذ ذلك الحين، كانت كل محاولة لإنشاء دولة فلسطينية أو تحقيق الاستقلال الوطني منقوصة، مشوهة، ومستغلة لتعزير الاحتلال وليس لإنهائه.

حاولت السياسات الدولية والإقليمية، عبر قرن من الزمن، الترويج لحلول زائفة، كان أبرزها حل الدولتين. لكن ما نراه اليوم يؤكد أن الكيان الصهيوني لا يسعى لأي سلام حقيقي، بل يعزز الفصل العنصري، ويوسع الاستيطان، ويمنع أي إمكانية لتكوين كيان فلسطيني مستقل. فحل الدولتين لم يكن سوى حيلة سياسية تهدف إلى تقسيم فلسطين وتثبيت سيطرة الاحتلال على أجزاء كبيرة من أراضيها.

فلسطين الديمقراطية:
الخيار الوحيد لتحقيق العدالة

قبل عام من الآن، ارتفعت غزة بطوفان الأقصى، لتعيد تشكيل مسار المواجهة مع المشروع الصهيوني وتكشف الصراع بأبعاده الإمبريالية الجديدة. مجابهة شرسة، لا تقتصر حدودها على المساحة المشتعلة بينان الطائرات والرصاص، لكنها تعبر عن يقظة تضالوية جديدة في مسيرة المقاومة، معلنة بوضوح تصميم الفلسطينيين على نيل الحرية.

عبر التاريخ، كانت غزة كفيلاً بإفشال كل مخططات الاحتلال رغم حملات الإبادة والتشريد. لم يستطع الاحتلال إخضاعها رغم كل وسائل القمع والعنف. ومنذ معركة عام 1917 حين احتلتها الجيوش البريطانية كوابرة للسيطرة على القدس وفلسطين، شكلت غزة رمزاً لتحدي الاستعمار، وها هي اليوم تعود لتذكرنا بدروس المعارك التي تجددت على مدى قرن، في ملحمة مستمرة ضد المشروع الصهيوني.

والآن، ومع تفهقر العدو الصهيوني واستمراره في إظهار عجزه، باتت كل

هل ستعرف القمة الأخيرة للبريكس ميلاد عالم جديد؟

أكتوبر الماضي استقبلت مدينة "كازان" الروسية قمة البريكس، شاركت فيها 26 دولة اغليبتها من الجنوب والتحق بأشغالها الأمين العام للأمم المتحدة. تمخض عن هذه القمة " اعلان كازان " الرامي لتعزيز التعددية والامن على المستوى العالمي، وهي الفكرة نفسها التي بنى عليها " بوتين " سياسة العلاقات الخارجية لبلاده.

”



وتدبيرها الممنهج للبنان، و كل هذا يتم في وقت يتزامن فيه الغرب مع كيبف بدرية انها تعرضت للعدوان الروسي، و يقوم فيه بالدعم السياسي للكيان الاستيطاني الصهيوني و يمدّه بكل أنواع أسلحة الفتك و الدمار في حرب الإبادة التي يشنها ضد الفلسطينيين منذ سبعين سنة.

ان مجموعة البريكس انشئت لتحقيق الاستقلال عن الأنظمة المالية الغربية و الإفلات من هيمنة الدولار الأمريكي، و بقمة "كازان" الأخيرة حددت 12 أطروحة شكلت الأرضية الجديدة لاشتغالها، ارضية تقوم على مبادئ الاحترام و التفاهم و التعاون و الاجماع و احترام حقوق الانسان و القانون الدولي و تعزيز الديمقراطية و حقوق الانسان و التمشيت بالشراكة و تسوية النزاعات على المستوى الدولي بالطرق السلمية و تعديل نظام الامن الدولي بكيفية تسمح لدول افريقيا و اسيا و أمريكا اللاتينية لتلعب دورا أساسيا في الشؤون الدولية، و أساسا بمنظمة الأمم المتحدة و مجلس الامن. لكن كل هذه الأمور لا تمنع من القول ان المجموعة تساهم في بناء قطبية ثنائية كما كان عليه الامر غداة الحرب العالمية الثانية مع فارق جوهري هي ان الثنائية السابقة يتواجه في اطارها نظامين سياسيين-اقتصاديين متعارضين في كل شيء، واحد رأسمالي امبريالي والثاني اشتراكي داعم للأحزاب العمالية ولقوى التحرر على المستوى العالمي. اما البريكس الحالية فتجمع أنظمة رأسمالية غير متجانسة لا سياسيا ولا اقتصاديا بعضها توسعي لها مصالح وتواجد عسكري خارج حدودها، وأخرى مجرد ديكتاتوريات رجعية، وكل ما يجمعها هو الرغبة في تحقيق أكبر قدر من الاستقلال لأنظمتها المالية عن الدولار وبناء أنظمة تأمين خاصة بها ونظام للتبادلات البنكية يحاكي بل ينافس نظام "سويفت".

صحيح أن العالم يمر اليوم بمرحلة دقيقة و خطيرة تنذر بانفلاق حرب شاملة و ان قطب البريكس الناشئ هو القطب الاقل شراسة وعدوانية عن الحلف الذي تقوده أمريكا والاتحاد الأوروبي، كما ان البريكس قد تساهم في تحقيق نوع من التوازن في الصراع الدائر على المستوى الدولي و الذي توجّهه الولايات المتحدة بمعينة أوروبا وإسرائيل، غير ان القوى المناضلة وكل حركات التحرر عبر العالم لا يمكنها ان ترهن مصيرها بمستقبل بورجوازيات دول البريكس، بنظام رأسمالي عالمي عرف انشطارا و تتشكل في اطاره تقاطبات، بل عليها شحذ أدوات التحليل بهدف ترتيب التناقضات و تحديد الاستراتيجيات الكفيلة بضمان انعتاق شعوبها.

أيضا بين القوى العظمى نفسها. فالعامل الاقتصادي أدى الى التقليل من أهمية قوة السلاح والاكراه وساهم في ظهور عالم متعدد المراكز تلعب فيه قوى اقتصادية صاعدة دورا لا يستهان به.

على المستوى العسكري أيضا اتضح ان نفوذ الغرب قد تقلص، ففي العقود الأخيرة كل التدخلات العسكرية للولايات المتحدة منيت بالفشل، سواء بأفغانستان او العراق وسوريا. وفي السنتين الأخيرتين حاولت امريكا، مسنودة بحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، تركيع روسيا بأوكرانيا فلم تنجح لحد الساعة. هكذا يبدو ان أمورا كثيرة تغيرت على الساحة الدولية، وهذا ما كان واضحا في كلام الرئيس الصيني عند زيارته لروسيا 2024 حين قال لبوتين ان العالم يعيش تحولات هامة وعلينا نحن ان نقوده بشكل جماعي، وهذا يوضح ان البريكس قد تشكلت للتعاون بين الاقتصادات الناشئة ولتجاوز هيمنة أمريكا وحلفائها.

لقد أظهرت الأزمة المالية 2008 ان بنية اقتصاد الدول الغربية هشّة كما اثبتت جائحة كورونا انه لا يمكن الاعتماد على هذه الدول في المواقف الصعبة، وكانت حرب أوكرانيا الجارية مناسبة لإظهار حياد دول الجنوب ومدى رفضها للانضمام لتطبيق الحصار الاقتصادي على روسيا. علاوة على كل هذا فتجميد الأصول الروسية واستبعادها من نظام الدفع الدولي "سويفت"، كلها أمور عرضت الثقة في النظام المالي الغربي لرجة قوية جعلت دول الجنوب تساورها شكوك كثيرة بخصوص ودائعها بالاباك المركزية الغربية، وقد ازدادت رغبته في أخذ مسافة عن الغرب نظرا لانحيازه ودعمه اللامشروط لحرب الإبادة التي تشنها إسرائيل بفلسطين

بموجب دمج دول مصر وأثيوبيا وإيران والسعودية والامارات للمجموعة ازدادت أهميتها على المستوى الدولي، وفي اليوم الأول للقمة الأخيرة تم خلق برلمان البريكس وصياغة استراتيجية جماعية للشراكة. هكذا تكون هذه الدول قد رسمت ملامح مستقبل أساسه التنوع وقانونه التعاون، في نفس الوقت الذي تمثل فيه المجموعة قطبا منافسا وتهديدا حقيقيا للنظام المالي العالمي الذي يهيمن فيه الدولار بحيث تم اقتراح نظام للدفعات الدولية بديلا عن النظام المالي القائم وهذا ما يشكل بداية التخلي عن الدولار كعملة دولية. كل هذه الأمور جعلت الغرب ينظر لهذه المجموعة بكثير من التوجس وهو نفس الإحساس الذي كان وراء خلق حلف الناتو والاتحاد الأوروبي التي أنشئت بداية لتكون إطرار للتبادل التجاري والتعاون فتحوّلت مع مرور الوقت الى أدوات لتدمير الدول وتقتيل الشعوب.

علاقة بالقطبية فمعلوم انه على مستوى المجتمع الدولي، وبعد الحرب العالمية الثانية، فقد تشكل قطبين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لما كانا يمتلكانه من قوة اقتصادية/عسكرية. هكذا تم ابتداء مفهوم القطبية للتعبير عن موقعهما على الساحة الدولية آنذاك وما كان لدهما من قوة جذب، فظهرت الثنائية القطبية وفي نفس الوقت يتم الحديث منذ ذلك الحين عن المركز والهامش. لكن في العقود الأخيرة وبالرغم من ان القوى العظمى لا تزال قوية لتفوقها الصناعي وامتلاكها للسلاح النووي، فان امتلاك هذا السلاح لا يخول اليوم بالضرورة لأصحابه القدرة على قيادة العالم. لقد ظهر سلاح الاقتصاد الذي يوظفه المركز في صراعه مع الهوامش، لكن يتم توظيفه

عدد من المتتبعين اعتبروا القمة السادسة عشر هذه انها حققت نجاحا باهرا وأنها بمثابة تحول تاريخي في علاقة التعاون بين دول الجنوب، كما برهنت على الدور الأساسي لروسيا على المستوى الدولي بالرغم من العزل الذي تعرضت له من طرف الغرب. فالقمة انعقدت في مرحلة بلغ فيها التوتر بين الدول مستوى غير مسبوق، مرحلة أصبح فيها مستقبل الإنسانية جمعاء مهددا، لذلك اعتبرت القمة بمثابة ثورة جيوسياسية قد يترتب عنها ميلاد عالم جديد.

بخصوص البريكس، فاسم المجموعة مركب من الاحرف الأولى للدول الأولى المؤسسة للمجموعة اي البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب افريقيا، وفي سنة 2024 انضادت اليها كل من مصر وإيران وأثيوبيا والسعودية والامارات العربية المتحدة. اما بمناسبة القمة الأخيرة، فقد قدمت قرابة 30 دولة طلب انضمامها للمجموعة. والدول العشر الأولى المشكلة للبريكس تمثل مجتمعة 46% من سكان العالم في حين ان مجموعة السبعة المصنفة (G7) لا تمثل الا 10%، وإذا كان إجمالي الناتج المحلي للدول السبعة 1945 في مستوى 45% من الناتج الإجمالي العالمي ونفس الناتج بالنسبة للخمس دول التي شكلت مجموعة البريكس ما بين 2009-2011 لا يتجاوز 16%، فهذا الوضع تغير كثيرا منذ تلك الفترة. فنسبة الناتج الإجمالي المحلي لدول المجموعة في 2023 قد تجاوزت 35% من الناتج العالمي في حين تراجع الناتج الإجمالي للدول السبعة الى 29% ولا يزال مستمرا في التراجع.

دول البريكس تنتج ربع صادرات العالم من البضائع، ومن هذه البضائع من تستفرد بكبريات الأسواق العالمية ومنها الطاقة والمواد الغذائية وغيرها. اما بنك التنمية الجديد الذي انشأته المجموعة فهو في طريقه ليصبح المستثمر الرئيسي في المشاريع الكبرى التي تهم التكنولوجيا والبنية التحتية في إطار مجموعة البريكس التي كان الدولار واليورو هي العملات المتداولة في جميع الصفقات التي تجري بداخلها، اما اليوم فقد أصبح نصيب العملات الوطنية لدول البريكس يصل الى 65% في حين بقي استعمال الدولار واليورو في حدود 30%. ومعلوم انه بمنطقة البريكس قد شرع في انجاز مشاريع ضخمة تهم البنية التحتية، منها المتعلقة بالموانئ والمرات البحرية للربط بين الشمال والجنوب، وكذا المرات الاقتصادية البرية والسككية للربط بين منغوليا والصين وطريق الحرير الجديد البري والبحري ليصل الصين بأوروبا ودول أخرى عديدة بأسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية.

الثورات العربية يعيون بعض نساؤها... أحلام تحققت وأخرى على قائمة الانتظار

أولا - وجهة نظر آيات جودت

امتد الربيع العربي من 2010 وحتى العام الجاري، وتناقلت الثورات في الدول العربية المختلفة، واستقرت في بعضها ولا تزال مشتعلة في بعضها الآخر. وبين هذا وذاك، كانت المرأة شريكا أساسيا ورئيسيا في كل الثورات، ولكن كيف ترى المرأة العربية الثورات التي قامت في بلادها، وكيف خدمت قضاياها؟

مواطنات كاملات

كانت تونس شرارة البداية للربيع العربي واندلاع الثورات واحدا تلو الأخرى في البلاد العربية المختلفة، عندما اندلعت الثورة الشعبية في هذا البلد بنهاية 2010. وجاءت مشاركة النساء كبيرة ومؤثرة، وهذا ليس بالغريب على التونسية التي كانت لها آمال وطموحات كبيرة معلقة على نجاح الثورة، فبالرغم من أن الوضع القانوني للمرأة يعد الأفضل على مستوى البلاد العربية، فإن هذه القوانين لم تتطور منذ ما يزيد على خمسين عاما.

ترى "فاتن" (ناشطة سياسية) أن قيام الثورة كان أملا للنساء لكي تتغير بعض القوانين التي لا تزال تحد من حريتهن، ورغم أن دستور الدولة ينص على المساواة بين المواطنين، فإن القانون لا يزال به بعض البنود الواجب تغييرها، أسوة بغيرها التي تم تعديلها بعد الثورة، مثل حق الزوجة في إصدار جواز سفر للأبناء، وتغليب عقوبة التحرش الجنسي، مع وضع تعريف واضح لجناية الاغتصاب.

ورغم هذه المكتسبات، فإن طموح التونسيات لا يزال قيد التنفيذ لتصبح المرأة مواطنة كاملة الأهلية، وتضيف فاتن أن هذه المكتسبات حق أصيل للنساء حصلن عليه بفضل نضالهن. تتفق "فاطمة. ش" (إدارية) في أن التونسية أصبحت صوتا لا يستهان به في السياسة التونسية، ولكنها تعتقد أن المرأة رفعت سقف طموحها عاليا بقيام الثورة، ولكنها تحطمت حين لم تحصل على كامل حقوقها كما كانت تطمح.

رغم الإحباط الذي تشعر به فاطمة بشأن تطور وضع المرأة فإن هناك بعض القوانين المعدلة بعد الثورة جاءت لصالح النساء، مثل السماح لغير المتزوجة بتبني طفل، وهو ما كان ممنوعا من قبل.

كسر التابوهات

كانت مصر بعد تونس في سلسلة الثورات العربية، وكما هو متوقع ارتفعت طموحات النساء فيما يخص قضاياهن الخاصة، مثلما حدث للألماني الخاصة بحال البلد ككل، ولكن شعر المصريون بأن هذه الأحلام تبخرت بعد الثورة، فهل كان مصير أحلام المصريات مماثلا؟

تقول (ه. إ) (مترجمة) "إن أهم ما جلبته الثورة المصرية لنسائها هو تحطم الكثير من التابوهات المجتمعية" والتي كان شبه مستحيل قبل الثورة مجرد التطرق إليها، وشعور المرأة بتفردا وكيانها ووعيها بأن لديها مساحة وشخصية يجب الحفاظ عليها. وأضافت "إقرار قانون لمعاينة المتحرشين جنسيا أمر إيجابي، رغم أن أغلب محاضر التحرش تنتهي بالتصالح وسحب الشكوى، فإن الأمور في سبيلها للتغيير حتى وإن كانت



ثانيا - المرأة في الثورات العربية

د. هتون أجواد الفاسي
ثورة بعد أخرى، اثنتان تنجحان في ظرف أسبوعين وثالثة تنجح تحت نداعيات جنون العظمة ورابعة بانتظار أن «يفهم» هرم السلطة ولا ندري ماذا يلي ذلك مما يحمله عام 2011 من مفاجات، لكن ما يميز هذه التحركات في الشارع العربي هو أن قيادتها فتية، وأن شباب العالم العربي هم من نجحوا في انتفاضاتهم ونظموا صفوفهم كاسرين الأفكار النمطية التي ما تفتأ تحاصرهم من مثيل أنهم شباب تافه جاهل منشغل عن عظام الأمور بمتعه واهتماماته الشخصية، منحرف وراء الغرب وتقليعاته وفنونه، منسلخ من هويته وعقيدته وغير ذلك. فوجدناهم شباب حرّ كريمة منظم واع متقدم في طروحاته معزز بهويته مدرك لأبعاد الحق والعدل والعمل السياسي الحقيقي.

والملاحظ أن الشباب يندر أن نجدهم يميزون ضد امرأة أو ضد عرق أو جنس أو دين أو طائفة، وعيهم بمساواة الجميع حاضرة في مبادراتهم وأفعالهم. وما دعائي لكتابة هذا المقال ما لاحظته من متابعة للأحداث في بحثي عن المرأة.

وبخلاف ما هو معتاد من أمثلة نمطية تستحضر مقولة نابليون بالبحث عن المرأة في حالة الخيانة أو الغدر فإن المرأة في حال الثورات العربية كانت الحاضرة الحاضرة، المبادرة الإيجابية المحرصة على الحق المحاورنة المعاونة المحاربة للظلم الصانعة للثورة جنباً إلى جنب شقيقها الرجل وأحيانا قبله أيضا بكل أشكال هوياتها.

بهرتني تجربة المرأة التونسية، المصرية واليمنية على وجه الخصوص، وأعتقد أن هناك الكثير لنعرفه عن المرأة الليبية في القادم من الأيام. لن أتطرق إلى النساء المرتبطات بأسباب الثورة كالسيدات الأول من ليلى طرابلسي أو سوزان مبارك، فليس هذا ما يعنيني، وإنما ما يعنيني هو دور المرأة بمراحل عمرها المختلفة في الدفع بالثورة إلى الأمام. مثالي هنا أم الشهيد محمد البوعزيزي وأم الشهيد خالد سعيد وأمهاث بقية الشهداء والشهيدات اللاتي لم

بوتيرة بطيئة للغاية". ترى "نسمة. ت" (صحفية) أن طموح المرأة وقت الثورة كان مرتفعا للغاية، ولكن في المقابل لم تحصل سوى على القشور، رغم أن النساء لم يترددن في المشاركة بالثورة بل والتضحية بحياتهن في سبيلها، إلا أن المجتمع في المقابل قابلهن بالاستنكار والاستهجان من مواقفهن الثورية، على حد تعبيرها.

وتابعت قائلة إن مواد القانون غير منصفة للمرأة في أكثر من موضع. ولكن بالنظر إلى الإيجابيات فإن مشاركة المرأة في المشهد السياسي في ازدياد، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وهو ما يعد خطوة للأمام. تتفق "حنين. ج" (إعلامية) في رؤيتها مع هذا الأمر، مضيفة أنه بصفتها كائنتي وأم فهي تشعر بالإحباط بعد الثورة لأنها لم تحقق الكثير من أمنها وأحلامها، إلا أن هناك بعض النقاط المضيئة التي يمكن التمسك بها، مثل تعديل قانون "احتضان الأطفال" والسماح للعازبات والمطلقات والأرامل باحتضان طفل، وإقرار قانون ضد التحرش، وزيادة وعي المصريات ومشاركتهم في الحراك السياسي، سواء كانت شعبية أو على مستوى المناصب الرسمية.

طريق السودانيات طويل

بدأت الثورة السودانية نهاية 2018 وأدت إلى خلع الرئيس عمر البشير في أبريل/نيسان 2019، مما يجعلها أحدث دولة عربية تنضم للربيع العربي، فهل كان للسودانية نصيب من هذا الربيع؟

تقول "وفاء. ع" (قانونية) "إن المرأة السودانية واقع عليها ظلم كبير ولم ينصفها القانون في وقت تحلم بالتنفس بشكل حر". طريق المطالبة بحقوق السودانيات لا يزال طويلا (الجزيرة)

ترى وفاء أن طريق المطالبة بالحقوق لا يزال طويلا، والمرأة تعلم هذا ومستعدة بشكل تام له، وهو ما تعده مكسب النساء الحقيقي من الثورة، فمشاركتهم على المستوى القاعدي أصبحت أمرا أساسيا ولا غنى عنه وليس هبة من أحد، رغم أن نسبة النساء في مراكز اتخاذ القرار السياسي لا تزال ضعيفة.

يختلفن عن الخنساء في احتساب من قدمن من أبناء فداء للوطن والحرية وشهداء عند الخالق، أو في استعدادهن لتقديم المزيد من التضحيات لأجل إسقاط الظلم عن كل الناس. أو الشابات المؤمنات بحق المواطنة في وطنهن، والمبادرات بتحدي الأنظمة المتعسفة من خلال تحويل القول إلى فعل....

كانت مشاركات النساء في الثورات العربية لا تحمل صورة واحدة ولا هوية واحدة، كانت هناك المرأة المنقطة، المحجبة، السافرة، الحدة، الأم، الطالبة، الطفلة، المسلمة، المسيحية، الغنية والفقيرة. وحد بينهن الهدف السامي دون أن تحوي المطالب مطالبات حقوقية نسائية منفصلة، فالحرية والعدالة والكرامة في وطن واحد لا يفرق فيه بين شخص وآخر بناء على أي فرق نوعي أو جنسي أو عرقي أو ديني كان هو الهدف الحاضر. وقد امتلأت صفحات الإنترنت والفيديو والصحافة والتلفاز بصور نساء في أدوار مختلفة تؤكد على الحالة الإنسانية في التعامل بين الحنسين لأجل الدفاع عن المكتسبات الوطنية والتضحية في سبيلها كذلك بالروح كذلك. تتعدد الأسماء والصور والمواقف التي وقفتها المرأة العربية في هذه الثورات... وتبقى مسألة المشاركة التامة للمرأة في الثورات العربية في كل مراحل الثورة قبل وأثناء مجالا للكثير من التحليل والتأمل لما تطرحه هذه الصورة الجديدة للمرأة في ظل صور نمطية من التبعية والتمييز والمصادرة والتحرش على حساب إنسانية المرأة. وهذه الصورة الجديدة بحاجة لمتابعة بعد انتهاء الثورات واكتمال هيئتها في دول حديثة ديمقراطية كريمة حتى لا تغيب وراء النمط السابق ويعود كل شيء لسابق عهده كما يلاحظ في الثورات في التاريخ في الغرب والشرق وليست إيران وثورتها بعيدة عندما سحبت مكتسبات النساء بعد نجاح الثورة منهن.

الصورة تدعو للتفاؤل ولكنها بحاجة إلى أن نذكر المرأة والناشطات والمنظمات النسائية والنسوية بالأ يقبلن بأي تنازلات على حساب مشاركتهم التامة في انتصارات الثورة، وألا يرضين بالصفوف الخلفية أو بالمواقع الصورية الرمزية، وأن يكن حريصات على أنه لأن توتت الثورة على الظلم أكلها فذلك لصالح كرامة وحرية وإنسانية المرأة كما لصالح كرامة وحرية وإنسانية الرجل.

وضعية البحث العلمي في المغرب

يشكل البحث العلمي مرتكزا أساسيا لتقدم الشعوب وتطورها ولتحقيق التنمية الشاملة وتجاوز الصعوبات التي تعترضها والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعاني منها، كما أن «الثورة العلمية والتكنولوجية» التي يعيشها العالم اليوم هي أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتطورة، والمستقبل ملك للدول التي تراهن على البحث العلمي المنهجي المنظم والبحث التطبيقي لخدمة تقدم وازدهار شعوبها.

محمد لعير



وعلى صعيد آخر، أولت دول جنوب وشرق آسيا أهمية متزايدة للبحث والتطور، إذ رفعت كوريا الجنوبية، مثلا، نسبة إنفاقها على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي من 0.6 في المائة في عام 1980 إلى 2.92 في المائة في عام 2003. ويعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي للبحث العلمي في الدول النامية، إذ يفوق في معظم الحالات 90 في المائة من مجموع التمويل المخصص للبحث والتطور مقارنة بنسبة 3 في المائة بخصصها القطاع الخاص و7 في المائة توفرها مصادر مختلفة. وذلك على عكس الدول المتقدمة، حيث تبلغ حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي حوالي 74 في المائة في اليابان و73 في المائة في كوريا الجنوبية و72 في المائة في السويد و70 في المائة في فنلندا و65 في المائة في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وحوالي 50 في المائة في الدول الأخرى.



وصحة وتكوين وثقافة... إلخ.

إعادة الاعتبار لوظيفة البحث العلمي وتجنيد كل الكفاءات والقدرات العلمية

لقد توجهت معظم الدول المصنعة وبعض دول العالم الثالث تدريجيا نحو وضع سياسات جادة وفعالة في مجال العلوم والتكنولوجيا، ساعية من وراء ذلك إلى تحديد الأهداف الحيوية للتنمية الوطنية وتجنيد الطاقات اللازمة لذلك عمومية كانت أو خاصة مع تصور ذكي لكيفية تسخير الموارد وتوزيعها.

كما يعتبر تنفيذ هذه السياسات شرطا أساسيا لوضع البرامج الوطنية الخاصة بإنتاج المعارف ذات التطبيقات الاقتصادية والاجتماعية. لذا، فإن البحث العلمي والتطور التكنولوجي يمثلان بالنسبة لأي بلد استثمارا بالغ الأهمية، لكونهما يغطيان البحث الأساسي والبحث التطبيقي.

وفي هذا الصدد، يلاحظ أن جل الدول المصنعة خصصت أموالا طائلة للاستثمار في أنشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي نظرا لمرهانات المرتقبة. فالسلطة السياسية بدأت تشعر منذ مدة طويلة بأن إشباع الدول يأتي عن طريق نشر ثقافتها الناتجة عن طاقاتها العلمية المنتجة للمعارف، أضف إلى ذلك أن الاعتراف الدولي بمستوى الإنتاج العلمي لأية دولة يعتبر من المعطيات التي لا يستهان بها، هذا ما جعل أغلبية الدول الصناعية تخصص نسبة تتراوح ما بين 10% و20% لمصاريف البحث العلمي الأساسي والتطور التكنولوجي الذي تنتجه الجامعات والمعاهد وبعض الهيئات المتخصصة. فالعلوم والتكنولوجيا تعتبر اليوم رهانا اقتصاديا واجتماعيا، إذ إن اكتساب المعارف العلمية والتقنية وإدماجها في عمليات الإنتاج أصبحا سلاحا لخوض معركة التحرر الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

رفع مستوى تمويل برامج البحث العلمي

تخصص الدول المتقدمة مبالغ مالية هامة ومتزايدة من أجل البحث العلمي لأنها تعتبر ذلك استثمارا هادفاً يمكن من جني أرباح أكيدة. بينما لا تشكل مخصصات البحث العلمي في الدول النامية، وخاصة منها الدول العربية، إلا نسبة ضئيلة من ناتجها القومي الإجمالي. فحسب إحصائيات منظمة اليونسكو لسنة 2004، خصصت الدول العربية مجتمعة للبحث العلمي ما يناهز 1,7 مليار دولار، أي ما نسبته 0.3 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، بينما خصصت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي 21,3 مليار دولار، أي ما نسبته 0.6 في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وخصصت دول جنوب شرق آسيا 48,2 مليار دولار، أي ما نسبته 2.7 في المائة.

أما على مستوى البلدان المتقدمة، في سنة 2002، فقد خصصت السويد ما يفوق 10 مليار دولار أي ما نسبته 4.27 من ناتجها القومي الإجمالي، وخصصت فنلندا حوالي 5 مليار دولار أي ما نسبته حوالي 3.5 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وخصصت اليابان حوالي 107 مليار دولار أي ما نسبته حوالي 3 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وخصصت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 275 مليار دولار أي ما نسبته حوالي 2.7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. أما الكيان الصهيوني فقد خصص 6.1 مليار دولار أي ما نسبته 4.7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وهو مبلغ يفوق ما تخصصه كل الدول العربية مجتمعة بنحو ثلاث مرات ونصف، ممثلة بذلك أعلى نسبة في العالم.

نجعل من ألتنا الصناعية أداة نمو وازدهار ناجحة، قادرة على الحضور في الأسواق المحلية والدولية بمنتجاتها.

بناء على ما سبق ذكره، راحت الدول المصنعة تعنى بأنشطة البحث والابتكار أحسن عناية لكونها مصدرا ذا أهمية كبرى يمكن من تحسين المنتجات، ومن الإنتاجية، وتقليل كلفة الإنتاج، وتخفيض استهلاك الطاقة والمواد الأولية، وإرساء تنافسية الآلة الصناعية ودعمها، وخلق مناصب الشغل والحفاظ على البيئة، إلخ. ومن هنا، اتضح جليا لهذه الدول أن تمويل الأنشطة القائمة على المعرفة والخبرة ذات القيمة المضافة العالية يعتبر من العمليات المنتجة، إذ إن الأموال المرددة لأكثر نسبة من الربح هي تلك التي يتم استثمارها في البحث العلمي والتطوير والابتكار.

إن البحث العلمي والتطور التكنولوجي ضرورة ملحة وممر حتمي لأية دولة متقدمة كانت أم نامية تريد فعلا تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على مستوى تطورها. وبالتالي، فإنه من واجب الدول العربية والمغاربية أن تعتمد على البحث العلمي والتطور التكنولوجي كأداة عمل إجبارية يتعين اللجوء إليها مهما كانت كلفتها لكونها وسيلة فعالة مكنت كثيرا من الشعوب من تحقيق النمو والتقدم والرفاهية.

إن الدول العربية، وضمنها الدول المغاربية، مطالبة اليوم بإدراج البحث والتطور ضمن إستراتيجياتها التنموية التي يجب أن تتركز على العلوم والتكنولوجيا. وهذا هو السبيل الوحيد الذي سيساعدها على تحقيق الأهداف الرامية من جهة إلى ترقيةها إلى مصاف الدول المصنعة عن طريق إيصال منتجاتها - ثمرات مختبرات البحث والتطور- إلى الأسواق العالمية، ومن جهة أخرى إلى ضمان حاجيات شعوبها، من غذاء وماء

إلا أن هذا المجال لم يعرف التطور والاهتمام المطلوبين ببلادنا لتمكن من القيام بمهامه الأساسية المتمثلة في إحداث المعارف العلمية ونشرها وإعطائها القيمة التي تحتاجها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية لتقليص الهوة بين المنجزات العلمية وتطبيقاتها على المستوى السوسيو-اقتصادي.

لقد أدى إهمال الحكومات المغربية المتعاقبة للبحث العلمي إلى غياب سياسة وطنية، وإلى انعدام هيكلية واضحة في هذا المجال، في وضع يتميز بضعف النسيج الاقتصادي، وبقيت المبادرات الفردية المنفرقة للباحثين معزولة بدون تأثير ودون مستوى الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وبالرغم من أن المغرب كان يحتل سابقا مرتبة متقدمة في إفريقيا من حيث الإنتاج العلمي والأطر العلمية ذات الكفاءة في مختلف التخصصات والمجالات، إلا أنه ظل يعاني من:

التشتت وعدم ملاءمة المواضيع لحاجيات الشعب المغربي،

ضعف الإمكانيات والتجهيزات الضرورية،

صعوبة ظروف العمل،

عسر الحصول على المعلومات العلمية والتقنية،

ضعف تمويل الدولة وندرة تدخل القطاع الخاص للنهوض بالبحث العلمي،

ومعلوم أن النسبة الضعيفة من الناتج القومي الخام المخصصة لتمويل البحث العلمي لا تتجاوز 0.7%، في حين تصل إلى أكثر من 1% في الدول النامية، وتتراوح ما بين 2.5% و3.2% في الدول المتقدمة.

كما أن الميزانية المخصصة لتمويل البحث العلمي، رغم هزالتها، تتعرض إلى سوء التدبير بسبب المساطر المعقدة وانعدام الشفافية والاستقلالية الإدارية والمالية.

أهمية البحث العلمي

إن تنمية الاقتصاد العصري تتوقف على المكانة التي يحتلها البحث وتطوير الأنشطة التي تمارسها مختلف القطاعات المكونة لحياة الشعوب، لهذا يتعين على كل إستراتيجية تنموية الارتكاز كليا على البحث العلمي والتطور التكنولوجي للرفع من المستوى المعيشي لعموم المواطنين والمواطنات. لبلوغ هذه الغاية، أصبح من الضروري على كل دولة رسم سياسة وطنية جديدة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي تهدف بالدرجة الأولى إلى تجنيد كل الكفاءات الجامعية والقدرات العلمية المتواجدة عبر مراكز البحوث التابعة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، مع إعادة الاعتبار لوظيفة البحث العلمي وجعلها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. إن تحديات العولمة الاقتصادية وما تفرضه من منافسة ورهانات، تقتضي تنمية شاملة وتطويرا للخدمات الصناعية (البحث العلمي، الابتكار، الصيانة، الاستشارة، المواصفات، الجودة، إلخ...)، إذا أردنا أن

رسالة عاملة سيكوم ميك

حدودش فتيحة

بعد تفكير طويل ومعقد قررت أن أرسلك أمي،
أعرف أن حروفي دونتها بحرق، وأن رسالتي لن تصلك،
لأنك أنتي هناك وأنا هنا!
لكن صوتي و حرقتي ستحسين بها،
أمي،
دائما أستحضرك، في كلامي، في منامي... رغم أنني لا أنام،
أربعين سنة مرت في المعمل، في الاستغلال،
في عز شبابي التحقت إلى العمل،
إشتغل في صمت، وعانيت في صمت،
إشتغل في ظروف عمل جد قاسية،
محرومة من كل حقوق المنصوصة في قانون الشغل والذي وضعوه لحمايتهم ولحماية
ممتلكاتهم،

أمي...
حتى المنزل الذي أسكنه لم يأويني،
فقدت الحنين، وفقدت الأمل،
حتى أولادي فقدوا حناني لهم،
أتردين لماذا يا أمي،
لأنني مشردة، مشردة في الشارع العام،
لقد شردوني ، بعدما استغلوني طيلة أربعين سنة،
نعم بعدما طرقت أبواب عدة، وراسلت إدارات عدة،
أمي لقد تاجروا في قضيتي،
جلت في شوارع مكناس، شارع شارع،
صرختي صارت مألوفة، ولا لمن تنادي،
لقد خيروني بين الإستسلام والإستسلام،
ورفضت وأخترت الصمود،
أمي...

في وطني... قيادات نقابية بروقراطية، أحزاب تاريخ مده الصلاحية المحددة لها انتهت...
في وطني ليس هناك دق، القوي يأكل الضعيف،
في وطني قانونهم بحميمهم ويشرد أمثالي،
أمي... إنني هنا أكثر من ثلاثة أشهر، مشردة، وحتى الأكوخ التي بنيناها لتأوي مرضانا،
نهبوها كالكلاب،
إتهمونا بالباطل، وتهجموا علينا بكل الأساليب،
دماؤنا سالت أمام الملاء.

نهان يومياً،
نعرف أن الكل تواطأ مع لفلنا،
النظام الناطورنا القيادة البروقراطية للنقابة ،
ثلاث سنوات دقنا فيها مرارة الواقع الملموم،
ثلاث سنوات تعرت كل الشعارات الزائفة،
أمي أنا لازلت هنا، فقد تعاهدنا بأن نستشهد ونحن واقفات،
فلن نستسلم ولن نستسلم،
أمي أعرف أنني ساحترق لأن الطريق مظلم وحالك، وعلى جناباته كلاب وذئاب تريد
إفتراسنا وهي مصممة على ذلك ،
لكن لسنا طغمة سهلة لهم،
أمي...
الأعداء تطوفنا في كل مكان، والعصابات المأجورة والمحمية المدججة بكل أنواع الأسلحة
من عصي سكاكين... تهاجمنا كل يوم كل ساعة كل دقيقة،
كل يوم هناك ضحية وأنا أعرف أن دوري كضحية سيأتي،
أمي... إطماني
إنني قوية كما كنت، وسأبقى كذلك، ولن أعود إلى البيت إلا وأنا منتصرة، فالموت واقفا
خير من العيش راکعا».

قراءة في تدوينة حدودش

ب.ح.

اخترت حدودش التدوينة كشكل تعبير لاطلاع والدتها عن معاناتها، وقد يبدو هذا
الاختيار اول الامر عاديا، غير ان الامر غير ذلك، فالمدونة تشتغل بشركة طردتها من العمل،
وبكتابتها هذه تتوخي، ظاهريا، إحاطة أمها بما تعرضت له من ظلم. اما الهدف في العمق
فهو توجيه اتهام صريح لأرباب الشركة ولأطراف أخرى تم تحديدها بالاسم. وباختيار
التدوينة كشكل متداول خاصة بوسائل التواصل الاجتماعي، فله أهمية بالغة في هذا
الإطار. التدوينة موجهة لمتلقين كثر ممن يتابعون أوضاع العمال بالمغرب وبمكتاس
تحديدا، ورغم أن بساطة لغتها إلا أنها لا تخلو في الوقت نفسه من عمق إنساني وجمالية
ترقى بها لمستوى التعبير الإبداعي.

بنفحص التدوينة على مستوى البنية اللغوية والدلالية يتضح ان هنالك نوع من التوافق
فما بين المستويين بحيث يعكس الشكل تفاصيل المضمون الدلالي والعكس صحيح.
فالكلام ينساب على شكل سيل جارف يتخذ صورة موجات البحر المتكسرة تحاكي
اندفاع غاضبة، يليها بعد أسطر، رجوع لتنهيدة مشحونة بغصة في كلمة متكررة "أمي"
تسمح للمدونة بالتقاط الأنفاس واستئناف سرد ألمها و صب جام غضبها. هكذا يظهر
الخطاب متقطعا كحشرة جريحة وصل بها الامر حد الحقن.

على هذا المنوال تبدو التدوينة شكلا تعبيريا متميزا في حلة بدعية تخضع في تركيبها،
على مستوى الشكل والدلالة، لضوابط يمكن استجلائها بتعميق النظر في المعجم وبنية
الخطاب، وكل هذا في استقلالية تامة عن المدونة ومفادها. و رغم كل ما قيل بصد
هذه التدوينة فلا تتخذ معناها وابعادها الكاملة إلا بوضعها في سياقها التاريخي -
الاجتماعي.

كوابيس الظهيرة 1-2

عبد الله البقالي

رحلة حطت بها في مكان لم تستطع أن تقدر منه
حجم البعد الذي يفصلها عن بقية الأنام. فالجسور
كانت مبنورة. ولذا لم تعد لها من وسيلة تعرف
من خلالها ما يجري في البعيد غير ما يرتسم
على وجهه وملامحه من تعابير. ومن ثم أدركت أن
الإشراق لا ينامون. والأخبار محاصرون في زوايا
ضيقة. وأن العالم لا يتجه نحو الأفضل. وحين
وعى أنها تطل على العالم من شرفة عينيه، ثار
وانتفض وأوضح لها أن المنازعات والأقتتال هي
أشياء تخصه. وأنه يكابد ما يكابده من أجل ألا
ينتابها ذلك الإحساس. ومن أجل أن تسلك ذريته
طريقا خال من العقبات والمتاعب.

في جزيرتها المعزولة فعل كل شيء من أجل أن
يشعرها أنها ملكة.. وفي لحظات السكينة عمل
على إغراقها في بحر أمانه ومشاعره.

لا شيء تسرب عن حياته الخاصة بالرغم
من أن النسوة بذلن جهدهن لمعرفة كيف يصبح
حال الرجل الشرس حين يستقبل من دور القاهر
الغازي، ليلعب دور المستباح. وكيف يطرد التجهم
عن وجهه ليستدعي ما يعبر عن قلاع سرية ذات
شيطان حب بلا نهاية. وكيف تبدو ابتسامته طبع
خلسة على ملامح وجهه آمن التجهم والعبوس.

لكن الضياء بدأت تنحصر وينقلص قطرها
على ضوء خطواته التي صارت تتناقل يوما بعد
يوم. وحين انزوى إلى ركن وكف عن الحركة، بدأت
المسافة بين العرين وأكوخ الأنام تنقلص. وربما
هو أحس بالشعور نفسه الذي قد ينتاب قبطانا
أدرك وهو في منتصف الرحلة أنه لن يشاهد البر
ثانية. وبحكم الوعي لحجم العاجز عن التأثير،
تكوم حول نفسه كنجم نفذت ذخيرته وراح يحفر
في أعماق ذاته.

لا نعت ولا صفة يمكن ان تجسدها مادامت كل
الصفات والنعوت تبدو جامدة، وغير قادرة على
مجاراة تحولات وتجدد لا ينحصر في حلقة، ولا
يختصر في فكرة.

يكفي أنها كانت زوجة رجل كان الأكثر صلابة
وشدة في المنطقة بأسرها. أعنى الرجال لم يكن
ليصمد وبمضي محدقا في عينيه إلى النهاية.
نظراته الرهيبية كانت تشعر أيا كان الواقف قبالتة
أنه مجرد طفل يعوزه الكثير كي يشتد عوده. لكنها
وبمفعول قد لا يكون إلا لوصفة سحرية أبطلت
فوران بركانه. ونسجت مكانة وقفت فيها في
عين الإعصار، وأغلقت منافذ العواصف التي كان
يطلقها فوق أرقام الحسابات التي تنتهي بتشطيب
الترتيبات التي تحتاجها حياة كانت دائما مصرة
على أن تعود إلى البدء.

حين وطأت عالمه، أدركت على الفور أنها لم
تكن بصد رحاب غير مكتشفة. وهو لم يحرص
من جهته على إخفاء آثار تشهد لعبوره لنساء
كثيرات. بعضهن وثقن ذلك العبور، وأخريرات
انتهت حكايتهن مثلما ابتدأت، مكتنفة بالغموض
والسرية. لكن عزاءها كان ألا واحدة تمكنت من
طرق بوابة قلبه.

رجل ضار. أحكم إغلاق كل السبل التي تنتهي
لمعرفة كنهه. وأجبر العالم على أن ينظر إليه من
الشرفة التي حددها هو من أجل أن يحفظه العالم
بسمات لا تسمح بالخلط، ولا تقبل أي تأويل.
لا أحد حكى مرة عن كيف تقاطع مسلكها مع
المسار الذي قطعته ذلك الإعصار. لكن المتبقى ممن
زامنوا الحدث، أفادوا أنها كانت تقف عند النقطة
الأبعد من طفولتها حين حلق في سمائها نسر
هائل. أذهلها شكله، وطول جناحيه لحد أنها لم
تنتبه لمخالبه. وحين انقض عليها وطار بها، لم
تنظر بعدها لرجل.

أرض الميعاد

محمد الماغوط

على سلالام الشعر التي لا تفضي إلى شيء
كانت اهدافي القديمة نصب عيني
مضيق جبل طارق
مضيق البوسفور
وعد بلفور
ومعاهدة سايكس بيكو.

ثم اخذت أملى على ربابنة الإبداع اوامري
أفرط بالحاحي في أي مجال وخطوة
عاطفية

سياسية
او اقتصادية
ثم تفاجئني النهايات
فاخرج من كل شيء صفر اليدين
لأتابع مسيرتي من جديد إلى أرض الميعاد.

سفر الخروج

(الاصح الاول)

شعر أمل دنقل

أبها الواقفون على حافة المذبحة
اشبهوا الأسلحة!
سقط الموت، وانفطر القلب كالمسبحة.
والدم انساب فوق الوشاح!
المنازل أضرحه،
والزنانن أضرحه،
والمدى . . أضرحه
فأرفعوا الأسلحة
واتبعوني!
أنا ندم الغد والبارحة
رايتي: عظمتان . . وجمجمة،
وشعاري: الصباح!

الأغنية المعصوبة العينين

شعر : معين بيسيو

أين القمر المعصوب العينين يساق...؟
وسط السحب الفاغرة الأشداق ،
أسوار تفتتح وظلال عارية
تركض ، أبواب
تدبح خلف الأبواب ،
الصرخة علم خفاق
الصرخة.. أوراق
تسقط من شجر اللحم ،
غصون.. وثمار

يا وطني أين الأغنية تساق ؟

خيط من دمك الخفاق يراق
من أجلك شلال مرايا صفر ،
بتكسر في وجهي ،
شلال مرايا سوداء ،
من أجلك أقحم أسواري..
من أجلك أرحم بالنار..
من أجلك أحمل أغلالي
في منفي الأرض كجوال
من أجلك خيزي بدمائي ..
معجون ، خبزي بدمائي
والوجه المشحون كتاب
في ظلي غرز وأشعاري ..

محمد موساوي:

لا بديل عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية

ضيف هذا العدد الذي خص ملفه لقانون ميزانية الدولة لسنة 2025 وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، هو الرفيق محمد موساوي عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي، مهندس فلاحي ومهتم بمجال الاقتصاد



و التعليم العالي و البحث العلمي إلا بحصة 28 في المائة (الصحة: 6500، التعليم العالي: 1759). أما القطاعات الأخرى فتتقسم 12 في المائة المتبقية، من بينها، على سبيل المثال قطاعات مهمة التربية الوطنية: 364، الفلاحة: 230، التجهيز والماء: 200. بينما اسند 500 منصب شغل لتصرف رئاسة الحكومة. وبهذا التوزيع تتجلى حقيقة أولويات الحكومة الرامية إلى إضعاف المرافق العمومية التي لها صلة بتقوية الاقتصاد الوطني.

■ وماذا عن خلق مناصب الشغل خارج القطاع العام حيث البطالة مستشريه حتى في صفوف حاملي الشهادات؟

● أما خلق فرص الشغل خارج القطاع العام، فتعتبره الحكومة أولوية في برنامجها للنصف الثاني من ولايتها؛ حيث قامت «بإنجاز دراسة عميقة» لمعطيات سوق الشغل وإشكالية التشغيل عموماً، وذلك في تجاهل تام لبيانات المندوبية السلمية للتخطيط. ولا نعلم عن هذه الدراسة العجيبة أي شيء كما هو الحال بالنسبة لدراسات ومخططات وإحصاءات سابقة، منذ أن كان رئيس الحكومة وزيراً للفلاحة. وحسب الحكومة، مكنت هذه الدراسة من بلورة «خطاظة سياسية واقعية» قادرة على تسريع امتصاص البطالة في صفوف الشباب. وسيتم تفعيل خارطة طريق تهم أساساً دعم التشغيل في قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والسياحة مع دعم المقاولات الصغرى جداً والصغيرة والمتوسطة.

هنا أيضاً لا خطاظة ولا خارطة طريق! وتبقى الإجراءات العملية غير مدققة—على عكس الحال بالنسبة للدعم الاجتماعي المباشر رغم ضالته—عدا ذكر غلاف مالي بقيمة 14 مليار درهم برسم سنة 2025. أي «أوراش» جديدة؟

■ هل من شأن إنجاز المشاريع الكبرى المتضمنة بهذا القانون، مثل القطار السريع وبناء الموانئ والمطارات والملاعب الرياضية الكبرى وغيرها، أن يساهم في تحقيق العدالة المجالية؟

● المشاريع الكبرى المذكورة من حيث طبيعتها لا تحقق العدالة المجالية. لأنها كبيرة وتتمركز في مدن ومناطق معينة لأسباب تقنية واقتصادية، كما انها

توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والحفاظ على استدامة المالية العمومية.

من حيث الإجراءات المبرمجة، لعل الجديد يهم: (أ) الرفع (الضئيل) للدعم الاجتماعي المباشر وتوسيع الفئات المستفيدة (أنظر نص مقم25—)

(ب) اصلاح الضريبة على الأجور من خلال رفع الشريحة الأولى من الدخل السنوي المعفاة من 30000 إلى 40000 درهم، مع الإبقاء على التضريب التصاعدي بالنسبة للشرائح الأخرى من بينها التي في وضعية هشّة ولا تكفي دخولها لضمان العيش الكريم. إن هذا الإجراء لا يعد في الحقيقة اصلاحاً ضريبياً لأنه لم يتطرق الى المشكل الحقيقي الذي يتمثل في عدم تجميع كل مصادر الدخل (الفلاحة، الأسهم، البورسا، الأجور) بالنسبة لكل فرد وتوحيد معايير التضريب لإحقاق العدالة الضريبية.

إن الحفاظ على النظام التضريبي الحالي قرار سياسي طبقي يستهدف تحميل الفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط عبء الإجراءات الجبائية كما هو الحال بالنسبة للضرائب غير المباشرة، العمياء، التي لا تميز بين قدرات تحمل مختلف فئات المواطنين. (ج) المستجد في اطار الميزانية الجديدة هو مصادقة مجلس الحكومة في الأيام الأخيرة على مشروع قانون رقم 23.59.23 يتم بموجبه انشاء الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي التي سيعهد لها تدبير نظام الدعم الاجتماعي المباشر و تتبعه و تقييمه.

■ هل هناك اعتمادات تهم خلق مناصب شغل جديدة؟

● لقد تم التنصيص على خلق فرص الشغل، ويتعلق الأمر بمناصب الشغل المستحدثة في القطاع العام لتعزيز الموارد البشرية العام. ولست أدري ما إذا كانت جديدة أم تعويضاً لمن تقاعدوا أو رحلوا.

تم احداث مجموع 28906 منصب شغل تحوز منها القطاعات الأمنية حوالي 50 في المائة (الداخلية: 7744، الدفاع: 5792، السجون: 1000). بينما تحوز وزارة الاقتصاد والمالية 9 في المائة؛ أي أن قطاعات الدولة القوية الضابطة للمجتمع تحتكر ما يقارب 60 في المائة من المجموع. ولا يحظى قطاعي الصحة

بعد الشكر على الاستضافة، لا بد من التنويه بما تبذله هيئة تحرير الجريدة من مجهودات لتوفير الرأي العام حول الإجراءات الحكومية التي تؤثر على الفئات الشعبية، وخاصة منها عموم الكادحين والكادحات.

تهم الأسئلة المطروحة، في مجملها، مشروع قانون المالية لسنة 2025 في مجمله و اساسا بعض الإشكالات المتعلقة بالاستثمارات والعدالة المجالية و دور اصلاح مناخ الأعمال في جلب الاستثمارات الأجنبية لحل معضلة البطالة بالمغرب. وسأحاول الإجابة بما يتناسب مع التوجه التحليلي النقدي للجريدة مع التركيز على الأهم.

■ ما الجديد في مشروع قانون المالية لسنة 2025 مقارنة مع قوانين المالية السابقة وخاصة قانون سنة 2024؟

● يتميز مثل هذا الفصل كما في كل سنة بتقديم الحكومة مشروع قانون المالية للسنة الموالية قصد مناقشته وتعديله والمصادقة عليه من طرف البرلمان بمجلسيه، قبل أن يصبح قانوناً رسمياً يلزم الحكومة من إدارة المالية العامة للدولة بما يتناسب مع حجم الموارد والنفقات التي تم إقرارها. لا زال مشروع قانون المالية لسنة 2025 (مقم25—) في طور المصادقة، ويبدو ان التعديلات التي تم قبولها (الى غاية يومه الجمعة 15 نونبر) لن تغير من النص الأصلي الشيء الكثير.

يعد مقم25— استمرارية للقوانين المعتمدة منذ 2022 في توجهاتها العامة وفي بنية الموازنة (أهمية الموارد الجبائية، عجز مستديم، اللجوء الى الاستدانة لتغطية حاجيات التمويل) و طبيعة الفرضيات لإنجازها لبلوغ معدل نمو 4,5 في المائة و ذلك في ظرفية دولية تتميز باللايقين. (احيل بالمناسبة على تسجيل سمعي بصري نشره، مؤخراً، الأستاذ والمناضل نجيب أقصي حول الموضوع)

لقد تم الحفاظ على نفس التوجهات التي تسعى لرفع أربعة تحديات وهي: مواصلة تعزيز أسس الدولة الاجتماعية،

ظرفية تنتهي أوراشها بإنجاز المشروع. أما المشاريع العادية، فهي كذلك تخضع لمقتضيات التمويع الذي يمكن من تخفيض كلفة الإنتاج وجني أرباح تفضلية أعلى، وينطبق هذا على المشاريع الفلاحية أيضاً.

ومن السهل التيقن من ذلك عبر الاطلاع على «مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار» المرفقة بقانون المالية والتي تبين أن ثلاث جهات: الدار البيضاء—سطات، الرباط—سلا—القنيطرة و طنجة—تطوان—الحسيمة تحتكر ما يناهز 50 في المائة من مجموع الاستثمارات العمومية. أما استثمارات الخواص المغاربة فيتبع يناهز الإعانات والريع.

نفس هذه الجهات تشهد معدلات بطالة عالية أيضاً، مما يحيل على ان الاستثمارات العمومية لا تنتج شغلاً كافياً لامتناس البطالة المتفشية (أنظر نشرات المندوبية السامية للتخطيط).

ونفس الملاحظة فيما يخص الاستثمارات الأجنبية، التي تحظى بأفضلية مسبقة في التمويع: مناطق حرة مجهزة بالبنيات التحتية ومحروسة جيداً، تستفيد من خطوط النقل المضمونة. هذه المناطق تساهم في التشغيل التمييزي بين ذوي المهارات التقنية (خريجي مدن المهن) وعموم العائلات والعمال. لكنها لا تحترم الحقوق التشغيلية وتلجأ مراراً الى السلطات لوضع حد لكل اضطراب «يمس حرية العمل. وبالتالي فتأثيرها المجالي جد محدود، وقد يساهم في توسيع هوة التنمية بين المدن والمناطق.

ولا بديل عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية التي تلبى حاجيات المواطنين أينما وجدوا على عكس بناء أقطاب هنا وهناك وفق قوانين الرأسمالية الربيعية.

السودان: المأساة المسكوت عنها!

المصطفى خياطي

يصعب كثيرا تحديد حجم الخسائر في الأرواح جراء التطاحن المسلح الدائر في السودان بين الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي). الأخبار المسربة من هناك تتحدث عن عشرات آلاف القتلى وعشرات الآلاف جرحى ومرضى بسبب الحرب وملايين النازحين/ات. وسبب استحالة الحصول على المعلومة هو الحصار المضروب إعلاميا ورقميا على مناطق القتال والنزوح حيث المأساة التي يعيشها الشعب السوداني الذي أنجز ثورة كانت واعدة سنة 2019 وكان مدعوما بقواه السياسية (على رأسها الحزب الشيوعي السوداني) والمهنية في شخص تجمع المهنيين، أسقط من خلالها إحدى أعتى الديكتاتوريات الإفريقية ودحض وقوض أطماع التحالف العسكري / الظلامي الرجعي المدعوم من الرجعيات العربية والأمبريالية الغربية.

و كان النزاع قد بدأ ممنهجا بهجمات شنتها قوات الدعم السريع على مؤسسات حكومية رسمية، مما تطلب الرد من قبل قوات الجيش السوداني، وكان السيناريو المحبوك كان مديرا لإحباط الثورة الشعبية والانتقال على أهدافها الإنسية والمستقبلية والاستراتيجية، وأهمها حق تقرير المصير وتأمين وصون الثروات ومخدرات الشعب. إبانة (أي في 2023) توالى الهجمات من الطرفين المتناحرين وتوالى معها الاتهامات حول من يدعم الآخر من الخارج. والحقيقة المستقاة من هناك ان كلا الطرفين ليس إلا وكلاء حرب يتلقون الدعم والإملاءات من قوى إقليمية مثل مصر والإمارات اللتان تخدمان بدورهما وبتفان كبير أجنداث الإمبريالية والصهيونية في المنطقة. فعلاقة حميدتي مثلا بأمير الحرب في ليبيا خليفة حفتر ظهرت قبل 2019 أي



قبل سقوط نظام البشير، وتوطد التعاون بينهما تحت رعاية إماراتية عندما أرسل حميدتي مرتزقته للقتال في ليبيا وأنداك انفضح دور دولة الإمارات وقوات فاغنر في التهاب الحرب في ليبيا من خلال إرسال الذخائر والطائرات والصواريخ. بالمقابل تتهم قوات الدعم السريع النظام المصري بكونه داعما أساسيا لعبد الفتاح البرهان من خلال تزويده بطائرات حربية وذخائر ولوجستيك. طبعا نعلم مصلحة مصر في دعم الجيش السوداني من حيث مشكلتها مع إثيوبيا ونهر النيل وسد النهضة. لكن الكل يدرك ويعرف دور مصر في حصار الشعب الفلسطيني ومقاومته، وأية أجندة يخدمها النظام المصري في الشرق الأوسط. كما أن الكل يعرف دور الإمارات في تمدد اتفاق ابراهيم وكيف يتم إمداد جيش الاحتلال بالمؤن والغذاء والسلاح انطلاقا من ميناء دبي لإنقاذ الكيان الصهيوني من مستنقع غزة، وكيف فتحت الإمارات الطريق

الاقتصادي من موانئها وطرقها تجاه ميناء حيفا للهروب من الحصار الذي فرضته المقاومة اليمنية السفن عبر البحر الأحمر. إذن فلا غرابة أن نستشف ونستنتج الدور الخبيث الذي تلعبه الدولتان؛ مصر والإمارات للقضاء على الثورة السودانية على النظام العميل لأنها كانت ستنتقل عدوى الثورة إلى دول المنطقة بما هي ثورة من صناعة الشعب وتنظيماته السياسية والمهنية وليست انقلابا مشروطا. وكذلك الشأن بالنسبة لدورها في دعم جيش الاحتلال لأن الثورة الفلسطينية ومقاومتها الموحدة الباسلة إن نجحت ستكون وبالا على أنظمة المنطقة وحكوماتها العميلة وصناعات البترودولار خدام الأطماع الاستعمارية الصهيونية. الثورة السودانية إذن ومبدعها : الشعب السوداني هم ضحية تحالف صعيوني/ امبريالي/ رجعي تنفذه أطراف محلية (الجيش والجنجويد) وتموله وترعاه أطراف إقليمية وتستفيد منه قوى عالمية.

حدث الأسبوع

قضاة فرنسا يوافقون على الإفراج عن جورج إبراهيم عبد الله، المعتقل السياسي منذ أكثر من 40 عاما

بوتيجي الحسين

أخيرا وافقت المحكمة الجنائية الفرنسية على القرار القاضي بالإفراج عن جورج إبراهيم عبد الله، أقدم سجين سياسي بفرنسا، الناشط الفلسطيني المسجون منذ أكثر من 40 عاما. و جورج إبراهيم عبد الله مسجون منذ أكتوبر 1984، وكان من الممكن الإفراج عنه سنة 1999، لكن جميع طلبات الإفراج عنه رُفِضت لأسباب سياسية. والأسوأ من ذلك أنه في عام 2013، عندما أمرت المحاكم بإطلاق سراحه بشرط طرده من فرنسا، رفض وزير الداخلية آنذاك، مانويل فالس، وذلك بشكل غير رسمي، بأوامر من واشنطن. وكان رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، الذي يزور باريس آنذاك، قد طالب شخصيا من السلطات الفرنسية إطلاق سراح مواطنه جورج إبراهيم. لقد أظهرت شهادات عديدة، حول هذه القضية الاستثنائية، وأيضا جاك فيرجيس، محامي جورج في ذلك الوقت، وتائق من وزارة الخارجية الأمريكية، تبين أن حكومة الولايات المتحدة هي التي ترفض حق النقص على إطلاق سراحه. وقد تمت الإشارة عدة مرات إلى الولايات المتحدة بكونها المعرّقة الرئيسية للإفراج عن جورج. فمنذ البداية، تابعت



واشنطن التحقيق الذي أجري معه في باريس عن كذب، إلى حد أن أصبحت طرفا مدنيا في محاكمته، ويذكر أرجال القانوني المتابعون لمحاكمات مكافحة الإرهاب، في مذكراتهم، أنهم تعرضوا لضغوط في هذا الشأن ومن هؤلاء إيف بونيه، الرئيس السابق للمخابرات الفرنسية (DST)، الذي تحدث عن انتقام الدولة ضد جورج إبراهيم عبد الله، بدافع من الأمريكيين، فهم الذين ضغطوا على فرنسا لإصدار الحكم في ذلك الوقت. وكشف موقع ويكيليكس لاحقا أن الولايات المتحدة، في الواقع، دفعت السلطات، بل وأجبرتها، على إبقاء الناشط اللبناني في السجن. وفي عام 2007، وفي أحد الأمثلة العديدة التي كشفت عنها البرقيات الدبلوماسية، ذكرت وزارة الخارجية أن «حكومة الولايات المتحدة تعبر عن معارضتها الصارمة لإمكانية الإفراج المشروط عن جورج إبراهيم عبد الله».

ويطالب الناشطون المؤيدون لإطلاق سراح جورج إبراهيم عبد الله، بتوسيع الإجراءات حتى يتم تطبيق قرار المحكمة هذه المرة، في حين تشير النيابة العامة إلى إمكانية استئنافه. في الواقع، فإن نظام ماكرون-بارنيه هو المنفذ المجتهد والخنوع للقرارات التي يتخذها المحور الإمبريالي الأوروبي الأطلسي، والتي تمت صياغتها بعيدا عن المحاكم والقانون بإملاءات واشنطن. ولهذا السبب فإن التعبئة الشعبية يجب أن تطالب باحترام العدالة، بإطلاق جورج عبد الله، وبإعطاء الأولوية لقوة قانون الجمهورية ومن ثم الدفاع عن الحريات الأساسية التي هي سيادة الشعوب.

في حرب السودان المنسية

جرت مناقشة حرب السودان المنسية مؤخرا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ورغم تقارير وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وبشكل خاص النازحين واللاجئين وحقوقهم إلا أن هذه القضايا لم تحظى إلا بالاهتمام العابر والظيف ودون اتخاذ خطوات عملية للضغط على طرفي الحرب لتنفيذ ما اتفق عليه في مفاوضات جدة واحد واثنين والتي أشارت على ضرورة فتح الممرات آمنة لإدخال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين مؤكدة أن ذلك الهدف لن يتم إلا بعد الوصول إلى هدنة وإيقاف نيران الحرب الكارثية منذ بداية المفاوضات في مايو 2023 إلى آخر محاولة في الشهر الماضي بالقاهرة جرت مياه كثيرة تحت الجسر.

تشير تقارير المنظمات العالمية والإقليمية إلى ازدياد حاد في عدد القتلى من المدنيين - غالبيةهم - من النساء والأطفال - ليرتفع العدد الكلي 20 ألف إلى 35 ألف وربما أكثر من ذلك، بينما تصل أعداد الجرحى والمصابين إلى عشرات الآلاف ويعيش ما يزيد عن 25 مليون مواطن سوداني تحت سقف المجاعات. نزح ما يزيد عن 13 مليون داخليا و2 مليون فروا إلى البلدان المجاورة. هذا الوضع الكارثي والذي لم يسبق ان شهده العالم لا يحظى بما

يستحق من اهتمام من المجتمع الدولي والاقليمي إلا في حدود المحافظة على مصالح القوى الإقليمية والعالمية التي تتعارض مصالحها مع بعضها البعض وبالتالي يستمر الدعم لطرفي الحرب. ويدفع الثمن الباهظ المواطن السوداني كل هذا يؤكد ان الوصول الى هدنة ووقف إطلاق النار وتقديم المساعدات وحماية المدنيين. ومن ثم انتهاء الحرب الكارثية ليس من اولويات القوى العاملة والإقليمية فالقانون الدولي الانساني والذي يخرق يوميا في السودان اصبح ورقة ليست ذات قيمة بالنسبة لتلك القوى بل مجرد إضافة تستعمل عند الطلب عندما تطرح قضية السودانية في المحافل الدولية.

وتشير التقارير من المنظمات الاجنبية والسودانية التي تعنى بحقوق الانسان في الحياة إلى حالات مروعة من الخروقات والانفلات والقتل والنهب والاعتقال والتعذيب والاعتصاب. فتقرير human rights watch يفصح بشاعة الجرائم التي ترتكبها مليشيا الدعم السريع وتسجل سلسلة انتهاكات مروعة استهدفت فيها النساء بوحشية وانحطاط خاصة في هجماتها وجرائمها في الجزيرة.

كما تتحدث تنسيقية معسكر زمزم للنازحين وتحذر من التحركات المشبوهة

عن الميدان 4255، الخميس 14 نوفمبر 2024.